S/PV.8960

الأمم المتحدة

مؤقت

مجلس الأمن

السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٨٩٦٠

الإثنين، ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة يول	(النرويج)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة نسيبة
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	البرازيل	السيد كوستا فيليو
	الصين	السيد جانغ جون
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	كينيا	السيد كيماني
	المكسيك	السيد دي لا فوينتي راميرس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	الهند	السيد تيرومورتي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس – غرينفيلد

جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

22-24417 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): يطلب الاتحاد الروسي إجراء تصويت إجرائي على مقترح عقد جلسة اليوم بمبادرة من الولايات المتحدة. وفي تفسير مقترحه لعقد جلسة اليوم، شدد وفد الولايات المتحدة على أنه يعتبر نشر القوات الروسية على الأراضي الروسية تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وهذا لا يرقى إلى مستوى التدخل غير المقبول في الشؤون الداخلية لدولتنا فحسب، بل هو أيضا محاولة لتضليل المجتمع الدولي بشأن الحالة الفعلية في المنطقة وسبب التوترات العالمية الحالية.

ويُطلب منا أساسا عقد جلسة لمجلس الأمن بناء على تكهنات واتهامات لا أساس لها من الصحة دحضها الاتحاد الروسي مرارا وباستمرار. علاوة على ذلك، فإن الشكل المفتوح للمناقشة الذي اقترحته الولايات المتحدة بشأن هذا الموضوع الاستفزازي للغاية يجعل هذه الجلسة مثالا تقليديا على دبلوماسية الأبواق التي تستهدف الجمهور. وكما قلنا في أحيان كثيرة جدا، يجب رفض هذه النوع من الدبلوماسية. ولا نعتقد أنها تساعد على توحيد المجلس. بل على النقيض من ذلك، نفهم تماما أن زملاءنا الأمريكيين يرغبون في تأجيج الهستيريا المحيطة بياناتهم بشأن أعمال العدوان التي يُزعم أن روسيا ترتكبها، بما في ذلك في مجلس الأمن. ويجري وضع الزملاء في موقف بالغ الصعوبة.

وهذه الهستيريا تضر بشكل خاص بأوكرانيا نفسها. وكما شهدنا قبل بضعة أيام فقط، طلب رئيسها من البلدان الغربية ألا تثير هستيريا لا أساس لها بشأن نشر القوات الروسية بالقرب من الحدود، لأنها تضر بالاقتصاد الأوكراني. وقال الرئيس زيلينسكي إن هذا الذعر غير ضروري. ويبدو أن ذلك الأمر لا يخدم سوى أولئك الذين يُضخمون هذا الموضوع – أسطورة العدوان الروسي. وأمامي تصريحات لمسؤولين أوكرانيين مفادها أنه لا يوجد تهديد من روسيا. وعلى سبيل المثال، فقد قال أمين مجلس الأمن والدفاع الوطني الأوكراني ووزير الدفاع الأوكراني، السيد ريزنيكوف، والرئيس، السيد زيلينسكي صراحة إنهم لا يرون الأنشطة التي يجري إبلاغنا بشأنها اليوم في المجلس. وسأقتبس النصوص الكاملة؛ ونحن على استعداد لتعميم تلك التصريحات على أعضاء المجلس في وقت لاحق اليوم.

ونحث جميع الزملاء على تبني موقف مبدئي وعلى الحيلولة دون استخدام منبر مجلس الأمن للترويج للمعتقدات الدعائية لزملائنا. ونود أيضا أن نذكر أعضاء مجلس الأمن بأن الوفد الروسي أعلن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ عن خطط لإجراء المناقشة السنوية بشأن الحالة في أوكرانيا خلال رئاستنا للمجلس، التي ستبدأ غدا.

وستتيح لنا الذكرى السنوية السابعة لاعتماد مجموعة التدابير المتخذة لتنفيذ اتفاقات مينسك فرصة ممتازة لإثبات التزام مجلس الأمن بشكل بناء بالقرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥) الذي يشكل الأساس القانوني الدولي للتسوية في أوكرانيا. ومن المقرر تنظيم المناسبة في ١٧ شباط/فبراير. وإذا رغب زملاؤنا الأمريكيون في تقديم معلومات إضافية للجمهور بشأن هذا الأمر، فإنهم سيتمكنون من القيام بذلك خلال الاجتماع المزمع عقده في شباط/فبراير. ونحث جميع الأعضاء العقلاء في المجلس على عدم تأييد هذا الاقتراح الاستفزازي وعلى إظهار موقف مسؤول حيال الميثاق ومجلس الأمن.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): طلبت ممثلة الولايات المتحدة الكلمة.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): كما قال زميلنا، لقد دعونا إلى عقد هذه الجلسة. دعونا إلى عقدها لما شهدناه جميعا على مدى الأشهر القليلة الماضية من إجراءات الاتحاد الروسي على الحدود مع أوكرانيا. هو يشير إلى أنها تقع داخل أراضيه، ولكنها أيضا قريبة جدا من حدود جارته.

هي جارة سبق وأن تعرضت للغزو من قبل. وهي جارة تحتل القوات الروسية أراضيها. لقد عقدنا اجتماعات عديدة – أكثر من

١٠٠ اجتماع على مدى الأسابيع القليلة الماضية – مع المسؤولين الروس بالتشاور مع زملائنا الأوروبيين والأوكرانيين. وعقدت جميع تلك الاجتماعات كجلسات خاصة. ونحن نعتقد أن الوقت قد حان الآن لعقد جلسة علنية وإجراء هذه المناقشة في منتدى عام.

عملنا مع الأوكرانيين بناء على طلبهم لتقديم المساعدة لهم حتى يتمكنوا من التأهب لما يعتبرونه أمرا حتميا، بما في ذلك تقديم مساعدات في الأسابيع الأخيرة قوامها ٢٠٠ مليون دولار، وما يزيد على ٥ بلايين دولار من المساعدات منذ عام ٢٠١٤، وذلك حتى يكونوا على استعداد. وقد سمع مجلس الأمن من زملائنا الروس أننا ندعو إلى عقد هذه الجلسة لبث مشاعر عدم الارتياح في نفوس جميع الأعضاء. تخيلوا ما قد يساوركم من انزعاج إذا جثمت قوات من ١٠٠ ٠٠٠ فرد على حدودكم على نحو ما تفعل تلك القوات على الحدود مع أوكرانيا.

بالنسبة لنا، الأمر يتعلق بالسلام والأمن. إنه يتعلق باحترام ميثاق الأمم المتحدة، الذي يحضنا باعتبارنا أعضاء في مجلس الأمن على صون السلام والأمن. ولذلك فالمسألة ليست مسألة تصرفات مشينة. ولا تتعلق بشعارات رنّانة. وهي لا تخص الولايات المتحدة وروسيا. إنما هي تتعلق بالسلام والأمن لإحدى دولنا الأعضاء.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): نظرا للطلبات والتعليقات التي قدمها أعضاء مجلس الأمن، أعتزم طرح جدول الأعمال المؤقت للتصويت.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على جدول الأعمال المؤقت لجلسة اليوم. وأطرح جدول الأعمال المؤقت للتصويت عليه الآن.

أُجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، أيرلندا، البرازيل، غانا، فرنسا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، الولايات المتحدة الأمريكية

المعارضون:

الاتحاد الروسي، الصين

الممتنعون عن التصويت:

غابون، كينيا، الهند

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): حصل جدول الأعمال المؤقت على ١٠ أصوات مؤيدة مقابل صوتين، مع امتناع ٣ أعضاء عن التصويت. اعتُمد جدول الأعمال المؤقت.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي أوكرانيا وبولندا وبيلاروس وليتوانيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

قبل أن نبدأ قائمة المتكلمين اليوم – وبالإشارة إلى مذكرة مجلس الأمن الأخيرة التي قدمها الرئيس (S/2017/507) بشأن أساليب عمل المجلس – أود أن أحث جميع المتكلمين، سواء الأعضاء أو غير الأعضاء في المجلس، على الإدلاء ببياناتهم في خمس دقائق أو أقل. كما أن المذكرة ٥٠٧ تحث مقدمي الإحاطات على توخي الإيجاز والتركيز على المسائل الرئيسية. ومن هذا المنطلق، نحث مقدمي الإحاطات أيضا على الإدلاء بملاحظاتهم الأولية في مدة تتراوح بين سبع وعشر دقائق. كما نشجّع الجميع على ارتداء الكمامة في جميع الأوقات، بما في ذلك أثناء الإدلاء بمكلماتهم.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ديكارلو.

السيدة ديكارلو (*تكلمت بالإنكليزية*): تتابع الأمم المتحدة عن كثب المناقشات الدبلوماسية الجارية بشأن مستقبل المنظومة الأوروبية

للسلام والأمن، فيما بين ممثلي الاتحاد الروسي والولايات المتحدة وأعضاء منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونأمل أن تعزز نتائج تلك المحادثات السلام والأمن في أوروبا، بما في ذلك في أوكرانيا.

وعلى الرغم من أن الأمين العام ليس مشاركا نشطا في تلك المناقشات، فقد أيد تأييدا قاطعا في جميع اتصالاته الجهود الدبلوماسية الجارية على جميع المستويات. ومع ذلك، ما زلنا نشعر بقلق بالغ لأنه رغم تواصل تلك الجهود، يستمر تصاعد حدة التوتر في صورة حشد خطير للقوات العسكرية في قلب أوروبا. وتفيد التقارير بتمركز ما يزيد عن ١٠٠ ٠٠٠ فرد من قوات الاتحاد الروسي مزودين بالأسلحة الثقيلة على طول الحدود مع أوكرانيا. وأفادت التقارير أيضا بنشر أعداد غير محددة من القوات والأسلحة الروسية في بيلاروس استعدادا لمناورات عسكرية مشتركة واسعة النطاق مزمع إجراؤها في شباط/فبراير على الحدود مع أوكرانيا وبولندا ودول بحر البلطيق.

ويعتزم أعضاء منظمة حلف شمال الأطلسي، حسبما تفيد التقارير، القيام بعمليات انتشار إضافية في الدول الأعضاء في أوروبا الشرقية، وأفادت المنظمة بأن قوات قوامها ٨ ٥٠٠ فرد في حالة تأهب قصوى حاليا. وقد أدى إطلاق الاتهامات وتبادلها بين مختلف الأطراف الفاعلة المشاركة في المناقشات الجارية إلى خلق حالة من عدم اليقين والخوف لدى الكثيرين من أن المواجهة العسكرية باتت وشيكة.

وقد أوضح الأمين العام أنه لا بديل عن الدبلوماسية والحوار للتعامل مع ما أثير من شواغل أمنية معقدة طال أمدها وهواجس بوجود تهديد. وقد أعرب عن إيمانه الراسخ بضرورة ألا يحدث أي تدخل عسكري في هذا السياق وبضرورة أن تسود الدبلوماسية. كما أكد بنفس القدر من الصراحة أن أي تدخل من هذا القبيل من جانب بلد في بلد آخر سيكون مخالفا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

وهو يتوقع أن نسهم جميعا في تجنب المواجهة وتهيئة الظروف للتوصل إلى حل دبلوماسي لإنهاء الأزمة. ولذلك نرحب بالخطوات المتخذة حتى الآن من جانب جميع المعنيين بالأمر من أجل مواصلة الحوار. ونحث جميع الأطراف الفاعلة على أن تستفيد من تلك الجهود وأن تواصل تركيزها على السعي لإيجاد حلول دبلوماسية من خلال المشاركة بحسن نية. ونحث أيضا جميع الأطراف الفاعلة على الامتناع عن الخطابات والإجراءات الاستفزازية، وإتاحة أقصى ما يمكن من فرص لنجاح الدبلوماسية. إن تحقيق التفاهم المتبادل والتوصل إلى ترتيبات دائمة مقبولة من الطرفين هو أفضل طريقة لصون السلام والأمن الإقليميين والدوليين بما يخدم مصالح الجميع.

اسمحوا لي أن أكرر التزام الأمم المتحدة الكامل بسيادة أوكرانيا واستقلالها السياسي ووحدتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا، وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. ومن المهم، لا سيما في الوقت الراهن، أن يكثف المجتمع الدولي دعمه لجهود "رباعية نورماندي" وفريق الاتصال الثلاثي، بقيادة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لضمان تنفيذ اتفاقات مينسك التي أقرها مجلس الأمن في قراره ٢٢٠٢ (٢٠١٥).

ونرحب بالاجتماع الأخير لمستشاري نورماندي الأربعة في باريس وموافقتهم على الاجتماع مرة أخرى قريبا في برلين بوصف تلك دلالة أخرى على أن الدبلوماسية يمكن أن تنجح. ونشيد بتلك الجهود، والجهود التي تقوم بها بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى أوكرانيا.

وبالمثل، تلتزم وكالات الأمم المتحدة في أوكرانيا بمواصلة تنفيذ ولاياتها وفقا للمبادئ الإنسانية المتمثلة في الحياد والنزاهة والإنسانية والاستقلال. ويجب احترام إمكانية وصول المساعدات الإنسانية الآمنة بدون عوائق وتحت أي ظرف من الظروف لتوفير الدعم لزهاء ٢,٩ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة، وغالبيتهم في مناطق غير خاضعة لسيطرة الحكومة. وفي هذا الصدد، أشجع الدول الأعضاء على المساهمة في خطة الاستجابة الإنسانية. وعلاوة على ذلك، تواصل بعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا توثيق الخسائر التي تقع في صفوف المدنيين في منطقة الصراع.

ما من أحد يراقب الجهود الدبلوماسية الحالية أكثر من أبناء شعب أوكرانيا. لقد عانوا من صراع أودى بحياة أكثر من ١٤,٠٠٠ شخص منذ عام ٢٠١٤، ومن المأساوي أن هذا الصراع لا يزال مستعصيا على الحل. ومن الواضح بشكل مؤلم أن أي تصعيد جديد في أوكرانيا أو حولها سيعني مزيدا من القتل والدمار اللذين لا داعي له.

وأيا كان موقف المرء فيما يتعلق بالحالة السائدة أو الوضع الراهن في شرق أوكرانيا، فينبغي عدم تصور قيام هذا الوضع. أما والحالة كذلك، فينبغي أن نتوقف عندها ونفكر فيها. إن المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، ووثيقة هلسنكي الختامية، وغيرها من العديد من الالتزامات بحماية السلم والأمن الإقليميين والدوليين، كلها واضحة وضوح الشمس. وأي تصعيد أو نشوب أي صراع جديد من شأنه أن يوجه ضربة خطيرة أخرى للهيكل الذي بُني بشق الأنفس طوال السنوات الـ ٧٥ الماضية للحفاظ على السلم والأمن الدوليين في الوقت الذي نحن بأمس الحاجة إليه.

أود أن أشدد مرة أخرى، على مناشدة الأمين العام لجميع الأطراف المعنية اتخاذ خطوات فورية للتخفيف من حدة التوترات ومواصلة السير على الطريق الدبلوماسي. والأمم المتحدة على استعداد لدعم جميع الجهود المبذولة لتحقيق هذه الغاية.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة ديكارلو على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها.

إن الحالة التي نواجهها في أوروبا ملِحَّة وخطيرة، والرهانات عليها عالية جدا بالنسبة لأوكرانيا، ولكل دولة عضو في الأمم المتحدة. إن أعمال روسيا تضرب في صميم ميثاق الأمم المتحدة. وهذا تهديد واضح ويرتب أثارا على السلم والأمن كما يتصوره أي شخص. في أعقاب الحرب العالمية الثانية، تشكل المجلس للتصدي على وجه التحديد لذلك النوع من التهديد الذي تواجهه أوكرانيا الآن. وكما تنص المادة ٣٩، "يقرر مجلس الأمن ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم". لذلك، فإن مهمتنا لا تقتصر فقط على معالجة الصراعات بعد وقوعها، بل أيضا وفي المقام الأول لمنع وقوعها. ولهذا السبب تكتسي جلسة اليوم أهمية كبيرة للغاية.

إن عدوان روسيا اليوم لا يهدد أوكرانيا فحسب، بل يهددها هي أيضا. كذلك فإنه يهدد أوروبا. ويهدد النظام الدولي المنوط بهذا الجهاز الحفاظ عليه، وهو نظام، إذا كان ينتصر لشيء، فإنه يدعم المبدأ القائل بأنه لا يمكن لبلد ما أن يكتفي بإعادة رسم حدود بلد آخر بالقوة أو جعل أبناء شعب بلد آخر يعيشون في ظل حكومة ليست من اختيارهم. وما زلنا نأمل أن تفضل روسيا سلك طريق الدبلوماسية على طريق الصراع في أوكرانيا، ولكن لا يمكننا أن ننتظر ونرى. وفي غاية الأهمية أن يتصدى مجلس الأمن للمخاطر التي يشكلها سلوك روسيا العدواني والمزعزع للاستقرار في جميع أنحاء العالم.

أولا، فلنكن واضحين بشأن الحقائق. لقد حشدت روسيا قوة عسكرية ضخمة قوامها أكثر من ١٠٠ ألف جندي على طول الحدود الأوكرانية. إن هذه القوات المقاتلة والقوات الخاصة على استعداد للقيام بأعمال هجومية في أوكرانيا. وهذه أكبر عملية تعبئة للقوات في أوروبا منذ عقود – اسمعوني بوضوح. وفي الوقت الذي نتكلم فيه هنا، فإن روسيا ترسل المزيد من القوات والأسلحة للانضمام إلى تلك القوات. وقد استخدمت روسيا بالفعل أكثر من ألفي عربة سكة حديد لنقل القوات والأسلحة من جميع أنحاء روسيا إلى الحدود الأوكرانية. ونقلت روسيا أيضا ما يقرب من خمسة آلاف جندي إلى بيلاروس مزودين بقذائف تسيارية قصيرة المدى، وقوات خاصة وبطاريات مضادة للطائرات. وقد رأينا أدلة على اعتزام روسيا توسيع ذلك الوجود ليشمل أكثر من ٣٠,٠٠٠ جندي بحلول أوائل شباط/فبراير يتمركزون بالقرب من الحدود البيلاروسية الأوكرانية، على بعد أقل من ساعتين إلى شمال كييف. وبالإضافة إلى النشاط العسكري، شهدنا أيضا ارتفاعا كبيرا في الهجمات الإلكترونية على أوكرانيا في الأسابيع الأخيرة. وتنشر أجهزة

الاستخبارات الروسية والجيش الروسي معلومات مضللة عن طريق وسائط الإعلام المملوكة للدولة ومواقع افتراضية، وتحاول، من دون أي أساس منطقي، تصوير أوكرانيا والبلدان الغربية على أنها معتدية لتلفيق ذريعة للهجوم.

لقد اقترن الحشد العسكري الروسي على الحدود بمطالب جديدة واسعة وخطاب عدواني. وهذا تصعيد يأخذ نمط عدوان لمسناه لدى روسيا مرارا وتكرارا. ففي عام ٢٠١٤، غزت روسيا شبه جزيرة القرم واستولت عليها بشكل غير قانوني. في عام ٢٠٠٨، غزت روسيا جورجيا. وترفض القوات الروسية حاليا مغادرة مولدوفا، رغما عن رغبة الشعب المولدوفي وحكومته المنتخبة ديمقراطيا. وفي منطقة دونباس في أوكرانيا، يواصل الانفصاليون المدعومون من روسيا إثارة العنف تجاه أبناء الشعب الأوكراني وتجاهلهم. وفي الآونة الأخيرة، هددت روسيا بالقيام بعمل عسكري إن لم تُلبَّ مطالبها.

إذا ما غزت روسيا أوكرانيا، فلن يتمكن أي منا من القول إننا لم نتوقع حدوث ذلك. وستكون العواقب مروعة، ولهذا السبب فإن جلسة اليوم في غاية الأهمية. وبالفعل، قتلت الحرب الروسية في شرق أوكرانيا أكثر من ١٤ ٠٠٠ أوكراني. وإن ما يقرب من ٣ ملايين أوكراني – نصفهم من كبار السن والأطفال – بحاجة إلى الغذاء والمأوى والمساعدة المنقذة للحياة. وعلى الرغم من أن هذا الوضع مدمر، إلا أنه يتضاءل بالمقارنة مع الأثر الإنساني للغزو البري الشامل لأوكرانيا الذي تخطط له روسيا حاليا.

زعم القادة الروس على مر السنين، أن أوكرانيا ليست بلدا حقيقيا وشككوا في حقها في تقرير المصير. لذلك فلنكن واضحين، أوكرانيا دولة عضو في الأمم المتحدة، وقد احتفلت مؤخرا على مرور ثلاثة عقود من الاستقلال. لديها شعب فخور وثقافة غنية. أوكرانيا بلد ذو سيادة وشعبها ذو سيادة، ومن حقه أن يقرر مستقبله، بدون التهديد بالقوة. وهذا ليس مجرد اقتناع يتمسك به الأوكرانيون، بل إنه حق يكرسه ميثاق الأمم المتحدة، وهو حق التزمت به روسيا وكل عضو آخر في هذه المؤسسة وبالتمسك به عن طيب خاطر.

إن نظامنا الدولي ليس مثاليا. ولكنه متأصل في احترام الشعوب والبلدان لكي تحكم نفسها بنفسها، وأن تدافع عن نفسها، وأن ترتبط بمن تختار. ولكل بلد مصلحة في الدفاع عن هذه المبادئ والحفاظ عليها، ولا شيء يمكن أن يكون أكثر جوهرية من ذلك. ماذا يعني للعالم لو كان لدى الإمبراطوريات السابقة حرية التصرف للبدء باستعادة الأراضي بالقوة؟

وذلك سيضعنا على مسار خطير

ويمكن لروسيا، بطبيعة الحال، أن تختار طريقا مختلفا – طريق الدبلوماسية. وخلال الأسابيع الأخيرة، واصلت الولايات المتحدة، إلى جانب حلفائنا وشركائنا الأوروبيين وبلدان أخرى في جميع أنحاء العالم يساورها القلق جراء تهديد روسيا لأوكرانيا، بذل كل ما في وسعها لحل الأزمة سلميا. وفي جميع تلك المحادثات، كانت رسائلنا واضحة ومتسقة. نحن نسعى للسير على طريق السلام؛ ونسعى للسير على طريق الحوار. نحن لا نريد المواجهة، ولكننا سنتصرف بحزم وبسرعة وبوحدة إذا استمرت روسيا في غزو أوكرانيا.

وما زلنا نرى مخرجا دبلوماسيا من الأزمة الناجمة عن الحشد العسكري الروسي غير المبرر. ونحن نعمل على مواصلة المساعي الدبلوماسية حيثما أمكن، ولكننا نعلم أيضا أن الدبلوماسية لن تنجح في جو من التهديد والتصعيد العسكري. ولذلك السبب عرضنا هذه الحالة على مجلس الأمن اليوم.

وقد أكدت الولايات المتحدة بوضوح – إذا كان الأمر يتعلق حقا بشواغل روسيا الأمنية في أوروبا، فإننا نعرض عليها فرصة لمعالجة تلك الشواغل على طاولة المفاوضات. والاختبار الذي سيُثبت حسن نية روسيا خلال الأيام والأسابيع المقبلة هو ما إذا كانت ستأتي إلى طاولة المفاوضات، وتواصل التفاوض إلى أن نتوصل إلى تفاهم. وإذا رفضت أن تفعل ذلك، فإن العالم سيعرف السبب والجهة المسؤولة.

ونحث زملاءنا الأعضاء في المجلس والدول الأعضاء الأخرى على عدم الاكتفاء بتقييم بيانات روسيا، بل تقييم أفعالها أيضا، وبأعين

مفتوحة، لتحديد مدى الخطر الذي تشكله، لا على حدود أوكرانيا وشعبها فحسب، بل علينا جميعا. ونحثهم على أن يتكلموا بوضوح وقوة تأييدا لمسار الدبلوماسية، عوضا عن مسار النزاع.

السيد خوجة (ألبانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة المفتوحة. كما أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها.

إن المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن هي صون السلام والأمن بغية منع نشوب النزاعات في العالم. وقد قلنا هنا عدة مرات إن أمام المجلس طريقا طويلا فيما يتعلق بالوقاية. وقد عُرضت الحالة في أوكرانيا على المجلس مرات عديدة لمناقشتها منذ بداية العدوان في عام ٢٠١٤، وها نحن اليوم بصددها مرة أخرى.

ونعرب عن قلقنا العميق إزاء الحشد العسكري الروسي بالقرب من أوكرانيا في الأشهر الأخيرة. فقد تم بالفعل نقل عشرات الكتائب إلى الحدود الأوكرانية. ويتم نقل قوات عسكرية من شرق روسيا إلى غربها. ويشمل ذلك القوات القتالية الثقيلة والدبابات والمدفعية وأنظمة الدفاع الجوي والقذائف التسيارية. وكذلك أُرسلت عدة آلاف من القوات الروسية إلى بيلاروس. وحركة القوات والأسلحة تلك مثيرة للقلق الشديد. وقد سببت القلق والخوف لدى السكان في أوكرانيا وشواغل دولية خطيرة لها ما يبررها، لا سيما بالنسبة لنا في أوروبا.

واسمحوا لي أن أؤكد من جديد دعمنا الثابت لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا.

وفي عام ١٩٩٤ – أي قبل ٢٧ عاما – تلقت أوكرانيا ضمانات أمنية من خلال مذكرة بودابست، تعهدت بموجبها روسيا، إلى جانب الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، "باحترام استقلال أوكرانيا وسيادتها وحدودها القائمة"، مقابل تخلي أوكرانيا عن ترسانتها النووية. كما أكدت البلدان الموقعة على المذكرة مجددا التزامها بالسعي من أجل أن يتخذ مجلس الأمن إجراءات لتقديم المساعدة إلى أوكرانيا إذا ما تعرضت لعمل عدواني. وندعو روسيا ومجلس الأمن إلى التأكيد صراحة على احترام سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية.

وسيكون من الخطأ اعتبار تهديد روسيا بشن هجوم عسكري على أوكرانيا أزمة أخرى بين روسيا والغرب. وهذا التهديد هو تحد للنظام الأمني الأوروبي وللهيكل الأمني الدولي برمته، الذي يقوم على ميثاق الأمم المتحدة. وينم عن الاستهانة بوثيقة هلسنكي الختامية لعام ١٩٧٥ وبالحوار الذي أسفر عنها، وهي الوثيقة التي تأسست عليها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي تشكل روسيا جزءا منها.

والتطورات الأخيرة على الحدود الروسية الأوكرانية هي عبارة عن مخطط معروف جيدا. وقد رأيناها في جورجيا في عام ٢٠٠٨ وفي أوكرانيا مرة تلو أخرى منذ عام ٢٠١٤، وقد حدثت للأسف على حساب آلاف الأرواح، سواء من المدنيين أو العسكريين. وقد استخدمت روسيا العنف العسكري كوسيلة لتحقيق أهدافها السياسية والجيوسياسية.

وروسيا بلد كبير ولها دور تؤديه به في التطورات الجيوسياسية الأوروبية والعالمية. ويمكنها أن تضطلع بدور مهم في جعل العالم مكانا أفضل وآمن. وهي للأسف تفعل العكس. إن الحجج القائمة على مناطق النفوذ في أوروبا، أو إملاء التوجه الجيوستراتيجي للبلدان الأخرى من خلال التهديدات هي أدوات تنتمي إلى قرن آخر، وتعود إلى زمن آخر يذكرنا بالحرب الباردة. والبلدان حرة – وينبغي أن تكون حرة – في الانضمام إلى أي منظمة تريدها، سواء كانت منظمة حلف شمال الأطلسي أو الاتحاد الأوروبي أو منظمة معاهدة الأمن الجماعي أو رابطة الدول المستقلة. والبلدان ذات السيادة تتخذ قرارات بمحض إرادتها، وليس تحت تهديد السلاح.

فما الذي يمكن كسبه في نزاع محتمل يتوقع الجميع عواقبه الكارثية؟ وما الذي يمكن أن يبرر إزهاق الآلاف من الأرواح، والدمار الواسع النطاق، وقطع العلاقات، واستمرار التوترات، بما في ذلك – كما اتضح مرة تلو أخرى – عواقب وخيمة على روسيا نفسها؟ ولا يوجد جمع آخر خبير بالحرب وعواقبها الوخيمة أكثر من الموجودين في هذه القاعة. ولذلك يجب أن نتمكن من التطلع إلى الأفق البعيد،

والبحث عن وسائل أخرى لمعالجة القضايا، مهما كانت معقدة أو مهما بدت معقدة.

وألبانيا تؤمن بضرورة حل الأزمة من خلال المحادثات والمناقشات. وقد كان إيجاد الحلول من خلال المفاوضات محور تركيزنا الرئيسي خلال رئاستنا لمكتب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عام ٢٠٢٠. ولا يزال الأمر كذلك الآن في المجلس. وهناك عدة آليات يمكن من خلالها بذل الجهود الدبلوماسية. ويلزم اتخاذ خطوات ملموسة نحو خفض التوتر، بما يمهد الطريق نحو إجراء محادثات في إطار الجهود الرامية إلى إيجاد حلول. وينبغي بذل هذه الجهود بحسن نية وألا تتم في مناخ من الخطاب التصعيدي. وقد كان استئناف اجتماعات صيغة نورماندي في الأسبوع الماضي في باريس الخطوة الصحيحة، ونأمل أن تستمر العملية.

وينبغي لنا جميعا أن نضع في اعتبارنا أن للأزمة في أوكرانيا وحولها تأثيرا مباشرا على أوروبا بأسرها. إن استغلال الأقليات العرقية، وشن الهجمات السيبرانية الموجهة، والتدخل السياسي هنا وهناك من أجل تحقيق المكاسب السياسية، والميل المتزايد إلى إنكار الإبادة الجماعية وتمجيد جرائم الحرب ومجرمي الحرب، كلها أعمال تهدف إلى زعزعة الاستقرار وخلق التوتر، وينبغي معاملتها على أنها تهديد للسلام والأمن – لأنها كذلك بالفعل. ولهذا السبب نرى أن من الأهمية بمكان الاستثمار في الوقاية. وآمل أن تكون هذه الجلسة جزءا من تلك الجهود الصادقة.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): إنني ممتن للإحاطة التي قدمتها وكيلة الأمين العام ديكارلو.

فالمادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة تحدد هدفنا هنا، إذ تنص على أن "تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعّالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها".

واليوم، يحتشد أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ من أفراد القوات الروسية على حدود أوكرانيا. وهي مجهزة بالدبابات والمركبات المدرعة والمدفعية الصاروخية والقذائف التسيارية قصيرة المدى. وهي مدعومة بقدرات جوية وبحرية روسية هجومية بعيدة المدى. وهذا ليس نشرا روتينيا للقوات – بل هو أكبر حشد عسكري في أوروبا منذ عقود. وفي أفضل الأحوال، فإن حجم القوات الروسية المحتشدة على ثلاثة جوانب من أوكرانيا ستسبب زعزعة شديدة للأمن. وهي في أسوأ الأحوال استعدادات لغزو عسكري لبلد ذي سيادة.

ففي عام ٢٠٠٨، أبلغت روسيا المجلس بأنها سترسل قوات لحفظ السلام إلى جورجيا. غير أنها في الواقع كانت تغزو بلدا مستقلا وديمقراطيا. وفي عام ٢٠١٤، نفت روسيا أمام المجلس وجود قواتها في شبه جزيرة القرم. وفي الواقع، كان جنودها يقومون بضم جزء من أوكرانيا المستقلة والديمقراطية. واليوم، تنفي روسيا أن قواتها تشكل تهديدا لأوكرانيا. ولكننا نرى مرة أخرى معلومات مضللة وهجمات إلكترونية ومؤامرات لزعزعة الاستقرار تستهدف بلدا مستقلا وديمقراطيا.

وترحب المملكة المتحدة بمناقشتنا اليوم كجزء من الجهود الدبلوماسية المكثفة لضمان أن تعمل روسيا على تهدئة الوضع وتجنب النزاع. ونحن ثابتون في دعمنا لسيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية. وفي الوقت نفسه، نسعى إلى إجراء حوار مع روسيا من خلال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمجلس المشترك بين الناتو وروسيا ومن خلال المناقشات الثنائية مع جميع مستويات الحكومة الروسية. ونحن على استعداد لمعالجة الشواغل الأمنية المتبادلة القائمة على أساس الهياكل الأمنية الأوروبية القائمة والالتزامات الدولية. ويشمل ذلك توقعنا بأن تعالج روسيا شواغلنا. ونحن ملتزمون بإجراء حوار بناء إذا كانت روسيا صادقة بشأن إيجاد حل دبلوماسي.

إن المجلس لديه مصلحة حيوية في هذا الجهد الدبلوماسي لأن هذه – وأود أن أقول ذلك بوضوح – ليست مسألة إقليمية. فأي غزو أو عمل عدواني روسي ضد أوكرانيا سيكون خرقا صارخا للقانون الدولي ولالتزامات روسيا بموجب الميثاق. وسيؤدي النزاع إلى سفك الدماء بصورة رهيبة وإلى زعزعة استقرار المجتمع الدولي بأسره. ولا ينبغي أن يكون هناك شك في تكلفة تقدير خاطئ كهذا بالنسبة لروسيا أو

إلى مدى سيكون مدمرا بالنسبة لشعب أوكرانيا، الذي يتمثل عمله الاستفزازي الوحيد في رغبته في مستقبل ديمقراطي لبلده. ولن يكون هناك فائزون، بل ضحايا فحسب – مدنيون وجدوا أنفسهم في مرمى النيران أو أُجبروا على الفرار وأسر مكلومة لفقدان الجنود القتلى من كلا الجانبين.

ونحث روسيا على أن تعلن بوضوح في المجلس أنها ستتقيد بالتزاماتها بموجب الميثاق وأنها لا تعتزم غزو أوكرانيا وأنها ستمتنع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد جارتها وأنها لن تزيد من تقويض سيادة أوكرانيا أو سلامتها الإقليمية عسكريا أو بأي وسيلة أخرى، وأنها ستخفض درجة تأهب قواتها.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): إن الحالة على حدود أوكرانيا تثير قلقا عميقا بالنسبة لفرنسا.

إن حشد قدرات عسكرية كبيرة على حدود دولة مجاورة ذات سيادة يشكل سلوكا مهددا. وهو يثير تساؤلات مشروعة بشأن نوايا روسيا، لا سيما وأن ذلك البلد قد قوض بالفعل السلامة الإقليمية لأوكرانيا في الماضي. وتؤكد فرنسا من جديد دعمها الكامل والتام لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا. وتدعو روسيا إلى السعي من أجل تهدئة حدة التوتر واحترام القانون الدولي والمشاركة البناءة في حوار في إطار الآليات الدولية القائمة.

وتتمثل الأولوية في العمل الجماعي من أجل خفض سريع للتصعيد. وقد عمل الرئيس ماكرون من أجل تحقيق ذلك خلال الأيام القليلة الماضية، وذلك أثناء زيارته لبرلين وخلال مكالمته الهاتفية مع الرئيس بوتين. ويجب أن تكون جلسة مجلس الأمن هذه جزءا من ذلك الهدف. وتؤيد فرنسا جميع جهود الحوار في مختلف الأطر القائمة وتأمل أن يقوم الأوروبيون بدورهم الكامل فيها. وفي إطار صيغة نورماندي، التي تجمع بين ألمانيا وفرنسا وروسيا وأوكرانيا، أتاحت تلك الجهود، خلال الاجتماع المعقود في باريس في ٢٦ كانون الثاني/يناير، الاتفاق على إعلان تأييد الاحترام غير المشروط لوقف إطلاق النار وتنفيذ اتفاقات مينسك. وسنواصل جهودنا في هذا الصدد في الاجتماع المقبل المزمع عقده في برلين في المستقبل القريب.

ويجب أن يحترم الحوار، بغض النظر عن المنتديات التي يجري فيها، المبادئ الأساسية التي يقوم عليها الأمن الأوروبي، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة والوثائق التأسيسية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بما في ذلك وثيقة هلسنكي الختامية وميثاق باريس من أجل أوروبا الجديدة. وتشمل تلك المبادئ، على وجه الخصوص، المساواة في السيادة والسلامة الإقليمية للدول وحرمة الحدود وعدم اللجوء إلى التهديد باستعمال القوة أو استعمالها وحرية الدول في اختيار ترتيباتها الأمنية أو تعديلها. وهي غير قابلة للتفاوض ولا تخضع للتنقيح أو إعادة التفسير. إن فكرة مناطق النفوذ لا مكان لها في القرن الحادي والعشرين.

وإذا لم تختر روسيا طريق الحوار واحترام القانون الدولي، فإن الرد سيكون قويا وموحدا. وأي هجوم آخر على سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية ستكون له عواقب وخيمة وتكلفة باهظة. ويعمل الأوروبيون من أجل اتخاذ تدابير تقييدية منسقة ويقفون على أهبة الاستعداد، إلى جانب شركائهم، للرد. وإذا تم اختيار طريق الحوار والتعاون، فإن الاتحاد الأوروبي مستعد للالتزام بتطوير علاقاته مع روسيا على أساس نهج استراتيجي موحد وطويل الأجل، وفقا للمبادئ التوجيهية الخمسة لعام ٢٠١٦.

وفي سياق التهديدات والتوترات الحالية، تؤكد فرنسا من جديد تضامنها مع شعب أوكرانيا وحكومتها. وسنواصل مع شركائنا الأوروبيين تعبئة جهودنا لدعم أوكرانيا، ولا سيما بدعم الإصلاحات.

السيد تيرومورتي (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): نتابع عن كثب التطورات المتطورة المتعلقة بأوكرانيا، بما في ذلك من خلال المحادثات الأمنية الرفيعة المستوى الجارية بين روسيا والولايات المتحدة، وكذلك في إطار صيغة نورماندي في باريس.

وتهتم الهند بإيجاد حل يمكن أن يؤدي إلى تخفيف حدة التوترات بصورة فورية، مع مراعاة المصالح الأمنية المشروعة لجميع البلدان، ويهدف إلى ضمان السلام والاستقرار على المدى الطويل في المنطقة وخارجها. كما أننا على اتصال بجميع الأطراف المعنية.

ومن وجهة نظرنا المدروسة، فإن المسائل لا يمكن حلها إلا عن طريق الحوار الدبلوماسي. وفي هذا السياق، نرحب بالجهود الجارية، بما في ذلك في إطار اتفاقات مينسك وصيغة نورماندي. وفي ضوء الاجتماع الذي اختتم مؤخرا في باريس في إطار صيغة نورماندي، نرحب أيضا بالتقيد غير المشروط باتفاق وقف إطلاق النار المبرم في تموز/يوليه ٢٠٢٠ وبإعادة تأكيد اتفاقات مينسك بوصفها الأساس للعمل في إطار صيغة نورماندي الجارية، ولا سيما التزام جميع الأطراف بالحد من الخلافات بشأن سبل المضي قدما. ونرحب أيضا بموافقة الأطراف على الاجتماع في برلين في غضون أسبوعين. ونحث جميع الأطراف على مواصلة التعاون من خلال جميع القنوات الدبلوماسية ومواصلة العمل من أجل التنفيذ الكامل لمجموعة تدابير مينسك.

إن الدبلوماسية الهادئة والبناءة حاجة ملحة في الوقت الراهن. ولعل أفضل شيء أن تتجنب جميع الأطراف اتخاذ أي خطوات تزيد من حدة التوتر من أجل المصلحة الأعم المتمثلة في كفالة السلام والأمن الدوليين. ويعيش أكثر من ٢٠ ٠٠٠ طالب ومواطن هندي ويدرسون في أجزاء مختلفة من أوكرانيا، بما في ذلك في المناطق الحدودية. وسلامة الرعايا الهنود تشكل أولوية بالنسبة لنا.

وأكرر دعوتنا إلى الحل السلمي للحالة ببذل جهود دبلوماسية مخلصة ومستمرة لضمان حل شواغل جميع الأطراف من خلال الحوار البناء.

السيد أغيمان (غانا) (*تكلم بالإنكليزية*): قبل لحظات قليلة، صوت مجلس الأمن بالموافقة على اعتماد جدول أعمال هذه الجلسة للنظر في الحالة في أوكرانيا. ومسؤوليتنا عن صون السلم والأمن الدوليين تجعل من الضروري تشجيع طريق الحوار والدبلوماسية الوقائية. فتلك هي الطريقة الوحيدة لإنهاء التوترات وتجاوز الخلافات بين الأطراف وصياغة موقف موحد وسلمي بشأن الحالة في أوكرانيا.

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، على إحاطتها. كما أرحب بمشاركة ممثلي أوكرانيا وبيلاروس وبولندا وليتوانيا في هذه الجلسة.

تتابع غانا الحالة في أوكرانيا عن كثب. كما استمعت باهتمام إلى الإحاطة التي تلقيناها للتو من الأمانة العامة، وكذلك إلى بيانات الوفود التي تكلمت قبلي. ونولي اهتماما دقيقا لوجهات نظر الأطراف الرئيسية في الحالة ونأمل أن يزيد التقارب بين آراء أعضاء المجلس بنهاية هذه الجلسة مقارنة بما كان عليه الحال في بدايتها.

ونلاحظ من الحالة في أوكرانيا أنه على الرغم من أن هناك حشد للقوات الروسية على حدود أوكرانيا المعترف بها دوليا، فإن تلك القوات موجودة حاليا داخل الأراضي الوطنية للاتحاد الروسي. كما نحيط علما بحقيقة أنه على الرغم من أن الحشد العسكري لقوات الاتحاد الروسي موجود داخل حدوده، فإن ذلك قد أثار قلق أوكرانيا وأطراف أخرى إزاء النوايا الكامنة وراء هذا الحشد وتداعياته المحتملة على السلام والأمن الدوليين.

ولذلك، فإننا نرحب بالحوار الجاري بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة لمعالجة الشواغل الأمنية الرئيسية والثانوية التي لها آثار على الحالة في أوكرانيا، فضلا عن الحوار المباشر الذي أجري مؤخرا بين ممثلي الاتحاد الروسي وأوكرانيا في إطار صيغة نورماندي في باريس بعد عدة أشهر من توقف الاتصالات بين الجانبين، لتعزيز الثقة والقضاء على أي احتمال لوقوع حادث عرضي.

ونشير بقلق إلى تداعيات الحالة على اقتصاد أوكرانيا والأسواق المجاورة ونرحب في هذا الصدد بدعوة رئيس أوكرانيا إلى التخفيف من حدة الخطاب بشأن الحالة. فيجب أن يكون هذا هو الوقت المناسب لبناء الثقة بغية استعادة الحياة الطبيعية لشعب أوكرانيا.

في الختام، ترى غانا أنه وفقا لأحكام ميثاق المنظمة، ينبغي حل الخلافات بين الدول الأعضاء بالوسائل السلمية وحدها. وما زلنا نشعر بالأمل إزاء استمرار الاتصالات الدبلوماسية بين الأطراف ونعيد تأكيد دعمنا لتلك الجهود، التي ينبغي أن تأخذ في الاعتبار كذلك الطابع الحساس للحالة.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو على إحاطتها.

إن مناقشة اليوم فرصة هامة للمجلس لمعالجة تطورات الحالة على حدود أوكرانيا، التي أصبحت مسألة تثير قلقا دوليا بالغا.

وأود أن أؤكد في البداية أن أيرلندا، إلى جانب شركائنا في الاتحاد الأوروبي، مؤيدة قوية وثابتة لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا.

وفي هذا الوقت الذي يتسم بتصاعد التوتر على حدود أوكرانيا، الناجم عن الحشد العسكري الروسي، تدعو أيرلندا إلى الهدوء وإلى خفض التصعيد ومواصلة المساعي الدبلوماسية. وندعو كذلك إلى المشاركة بصورة بناءة وعازمة على جميع مسارات الحوار، بما في ذلك صيغة نورماندي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

إن أيرلندا ملتزمة التزاما كاملا بالمبادئ الأساسية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وتشمل تلك المبادئ المساواة في السيادة والسلامة الإقليمية للدول. ونُذكر اليوم بأن جميع أعضاء الأمم المتحدة وافقوا على تلك المبادئ جماعيا وبحرية.

وعلاوة على ذلك، فإن الأمن الأوروبي مبني على سلسلة من التعهدات والالتزامات الأساسية. إن الحق الأساسي لأية دولة مستقلة وذات سيادة أن ترسم طريقها الخاص في العالم؛ وأن تختار سياستها الخارجية التي تريدها؛ وأن تضع ترتيبات لتأمين أراضيها والدفاع عنها. وتؤكد وثيقة هلسنكي الختامية، وهي إحدى الوثائق التأسيسية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التزام الدول بـ:

”احترام سيادة بعضها بعضا ... وحق كل دولة في المساواة القانونية والسلامة الإقليمية والحرية والاستقلال السياسي“.

وتعيد الاتفاقات اللاحقة، بما في ذلك ميثاق باريس وميثاق الأمن الأوروبي، المتفق عليه في اسطنبول في عام ١٩٩٩، تأكيد المبادئ الأساسية التي يقوم عليها الأمن الأوروبي الجماعي.

احتفلت أيرلندا في وقت سابق من هذا الشهر بمرور ١٠٠ عام على استقلال تحقق بشق الأنفس. وكما إننا لا نقبل أن تحدد دولة أخرى سياستنا الخارجية والأمنية، فإن لأوكرانيا أيضا الحق السيادي في اختيار سياساتها الخاصة.

إننا في المجلس كثيرا ما نواجه العواقب الإنسانية الرهيبة للنزاعات العنيفة، حيث تفشل الدبلوماسية والحوار عادة. والقوة ليست الحل على الإطلاق. وهي ليست الإجابة الآن. والمطلوب الآن قبل كل شيء إيجاد حل دبلوماسي عن طريق التفاوض يعزز أمننا الجماعي في أوروبا. فلدينا المؤسسات والآليات التي يمكن أن نسعى من خلالها إلى إيجاد حل من هذا القبيل. فلنستخدمها. وفي غياب ذلك، سيكون المدنيون الأبرياء هم الذين يدفعون مرة أخرى الثمن المروع للنزاع. وهذا ليس احتمالا يرغب أي منا في التفكير فيه.

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): تعترض الصين على عقد مجلس الأمن لهذه الجلسة المفتوحة، بناء على طلب الولايات المتحدة. لقد ادعت الممثلة الدائمة للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، في رسالتها إلى رئيس المجلس المؤرخة ٢٧ كانون الثاني/يناير، أن السبب الذي جعل الولايات المتحدة تطلب من المجلس عقد هذه الجلسة المفتوحة هو أن نشر روسيا لقوات على طول الحدود الأوكرانية يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين.

ولا يمكن للصين أن تؤيد وجهة النظر تلك. لقد كانت هناك بالفعل بعض التوترات بشأن مسألة أوكرانيا مؤخرا، ونحن نولي اهتماما لما يسبب تلك التوترات بالتحديد. وتزعم بعض الدول بقيادة الولايات المتحدة أن حربا ستنشب قريبا في أوكرانيا. وذكرت روسيا مرارا أنها

لا تعتزم شن أي عمل عسكري وأوضحت أوكرانيا أنها لا تحتاج إلى حرب. فما هو الأساس الذي تستند إليه البلدان المعنية في الإصرار على احتمال اندلاع حرب، في ظل هذه الظروف؟

ونشير إلى أن الولايات المتحدة وأوكرانيا والبلدان الأوروبية المعنية، فضلا عن منظمة حلف شمال الأطلسي، منخرطة في أشكال شتى من الاتصال الدبلوماسي مع روسيا. وينبغي للأطراف المعنية أن تستمر في السعي إلى حل خلافاتها عن طريق الحوار والمفاوضات. إن ما نحتاج إليه الآن على وجه السرعة هو الدبلوماسية الهادئة، لا دبلوماسية الميكروفونات. وتلك هي وجهة نظر العديد من أعضاء المجلس الذين يبذلون أيضا جهودا دؤوبة لتحقيق تلك الغاية. ومن المؤسف أن الولايات المتحدة لم تقبل هذا الاقتراح البناء.

ومن الواضح أن عقد المجلس هذه الجلسة المفتوحة، في الوقت الذي يجري فيه الحوار والمفاوضات ولم يُحرز بعد تقدم ملموس، لا يفضي إلى تهيئة بيئة مواتية للحوار والمفاوضات كما أنه لا يفضي إلى نزع فتيل التوترات.

وتدعو الصين مرة أخرى جميع الأطراف المعنية إلى التزام الهدوء وعدم القيام بأي شيء يمكن أن يؤدي إلى تفاقم التوترات أو إلى تصعيد الأزمة، بل أن تسوي خلافاتها بطريقة ملائمة من خلال إجراء مشاورات على قدم المساواة، مع المراعاة التامة للشواغل الأمنية المشروعة لكل منها وعلى أساس الاحترام المتبادل.

يظل موقف الصين بشأن أوكرانيا ثابتا. فلحل هذه المسألة، يجب علينا أن نعود إلى الخطة الأصلية لتنفيذ اتفاق مينسك الجديد. ويمثل ذلك الاتفاق، الذي أيده مجلس الأمن في قراره ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، وثيقة سياسية ملزمة ومؤسسية تعترف بها جميع الأطراف وينبغي تنفيذها بفعالية. وتؤيد الصين جميع الجهود التي تتماشى مع الروح التوجيهية للاتفاق وتأمل أن تبدي جميع الأطراف المعنية استعدادها الإيجابي لتنفيذه وحل خلافاتها الناشئة عن تنفيذه عن طريق التشاور وتعزيز التنفيذ الفعلي لاتفاق مينسك الجديد.

إن توسيع منظمة حلف شمال الأطلسي مشكلة يصعب الالتفاف عليها في معالجة التوتر الحالي. ومنظمة حلف شمال الأطلسي نتاج للحرب الباردة، وتوسعيها يجسد سياسة التكتلات. ونعتقد أن أمن بلد ما لا يمكن أن يتحقق على حساب أمن بلدان أخرى، ولا يمكن ضمان الأمن الإقليمي بتعزيز التكتلات العسكرية أو توسيعها.

واليوم، في القرن الحادي والعشرين، ينبغي لجميع الأطراف أن تتخلى تماما عن عقلية الحرب الباردة وأن تأتي بآلية أمنية أوروبية متوازنة وفعالة ومستدامة من خلال المفاوضات، وينبغي الاستجابة للشواغل الأمنية المشروعة لروسيا ومعالجتها.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نود أن نشكر السيدة ديكارلو على إحاطتها .

أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكر البلدان التي تصرفت على النحو السليم ورأت أنه من الممكن التصويت مُعارضةً، أو ممتنعة عن التصويت، بشأن اقتراح الولايات المتحدة بإثارة هذا الموضوع للمناقشة اليوم. وقد يكون لدى المرء انطباع بأن روسيا تخشى مناقشة الحالة الأوكرانية، وبالتالي تطرح تصويتا إجرائيا لمنعها. إن روسيا لا ترفض مناقشة الحالة في أوكرانيا، ولكننا لا نفهم ما نناقشه في هذه القاعة اليوم. في الواقع، لماذا نحن هنا اليوم؟

وكما ذكرت سابقا، فإننا نخطط، خلال رئاستنا لمجلس الأمن في شباط/فبراير، لعقد جلسة – وتحديدا في ١٧ شباط/فبراير – للاحتفال بالذكرى السنوية السابعة لتنفيذ اتفاقات مينسك، وعندها يمكننا أن نتكلم عن الحالة فيما يتعلق بتسوية أوكرانية. ولكن جلسة اليوم لا تتعلق بذلك على الإطلاق.

لقد واجهنا مؤخرا حالة غير عادية جدا حتى بمعايير عصرنا المضطرب. إن نشر القوات الروسية داخل أراضينا، والذي حدث مرارا وتكرارا بدرجات مختلفة في الماضي، لم يثر من قبل أي قلق على الإطلاق. ولا يزال الجنود والأفراد العسكريون في مناطق انتشارهم وفي الثكنات التي كانوا فيها على الدوام، سواء كانوا بالفعل على الحدود أم لا.

وهذا الانتشار للقوات الروسية في أراضينا جعل زملاءنا الغربيين ومن الولايات المتحدة يقولون إن عملا عسكريا مدبرا، بل عملا عدوانيا، سيبدأ عما قريب. ولكن الممثلة الدائمة للولايات المتحدة تكلمت وكأن ذلك العمل العدواني قد وقع بالفعل. لقد استمعت إلى بيانها بعناية فائقة. والعمل العسكري الروسي ضد أوكرانيا، كما يؤكدون لنا كافة، سيحدث في غضون أسابيع قليلة، إن لم يكن بضعة أيام. ومع ذلك، لم يقدم أي دليل على الإطلاق لدعم هذا الاتهام الخطير. ومع ذلك، فإن ذلك لم يمنع الناس من إثارة الهستيريا إلى درجة أن جيراننا الأوكرانيين يشعرون بالفعل بتأثير اقتصادي فعلي.

إن زملاءنا الغربيين يتكلمون عن ضرورة خفض التصعيد. بيد أنهم، في المقام الأول والأخير، أنفسهم يثيرون التوترات ويطلقون الشعارات الرنانة ويحرضون على التصعيد. والمناقشة بشأن التهديد بالحرب عمل استفزازي في حد ذاته. وذلك هو ما يدعون إليه تقريبا ؛ بل هو ما يريدون أن يقع. إنهم ينتظرون وقوعه كما لو كانوا يريدون أن يجعلوا كلماتهم حقيقة واقعة – وهذا على الرغم من أننا نرفض باستمرار هذه الادعاءات، وعلى الرغم من عدم صدور أي تهديد بغزو مدبر لأوكرانيا عن أي سياسي روسي أو شخصية عامة روسية خلال هذه الفترة بأكملها. ولم يتم توجيه هذا التهديد.

بل إننا نرفض هذه الخطط رفضا قاطعا على جميع المستويات، وسنفعل ذلك مرة أخرى الآن. وكل من يدعي العكس إنما يضللون الذين قد يصدقون ذلك.

ولو لم يفعل ذلك زملاؤنا الغربيون، الذين استفزوا وأيدوا الانقلاب الدموي المناهض للدستور في عام ٢٠١٤ الذي جلب المتطرفين القوميين وكارهي الروس والنازيين الخالصين إلى السلطة في كييف، لكنا نعيش اليوم في جو من علاقات حسن الجوار والتعاون المتبادل. بيد أن البعض في الغرب ببساطة ووضوح لا يحبذون هذا السيناريو الإيجابي.

وما يحدث اليوم هو محاولة أخرى لإثارة الشقاق بين روسيا وأوكرانيا. وبفعل المناورات الجيوسياسية التي يقوم بها الغرب، يعاني أشقاؤنا الأوكرانيون منذ نحو سبع سنوات. إن الأوكرانيين يتعرضون لغسل الدماغ بالفعل، ويُجَرون لاعتناق تفكير كره الروس والتفكير المتطرف، مما يؤدي إلى الاعتقاد بأنه لكي يكون لأوكرانيا مستقبل مشرق، يجب ألا تقيم علاقات مع جيرانها، بل يجب عليها أن تسعى بأي ثمن للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. إنهم يحظرون اللغة الروسية، وهي لغة أصلية لعدد كبير، إن لم يكن الأغلبية، من الناس في أوكرانيا. إنهم يتسببون في تقسيم الكنيسة الأرثوذكسية. إنهم يصنعون أبطالا من أشخاص قاتلوا دفاعا عن هتلر – وقتلوا اليهود والبولنديين والأوكرانيين والروس.

إن المصالح الفضلى للشعب الأوكراني في هذه اللعبة المدمرة شيء لا يأخذه زملاؤنا الغربيون في الاعتبار. وهدفهم هو منع التعايش الأخوي الطبيعي بين شعبينا وبلدينا، الذي قد يدمر خططهم لإضعاف روسيا وخلق قوس من عدم الاستقرار حولها. وليس هناك ما نراه جديدا في هذا الصدد. إنها نفس روح "فرق تغزو" – أو "فرق تسد". هذه هي الروح التي ميزت الدول الغربية في الماضي.

ومن الجدير بالذكر أيضا أن زملاءنا الأمريكيين نقلوا بشكل مصطنع التوتر الزائف الذي أوجدوه بأنفسهم على الحدود الروسية الأوكرانية إلى عملية التفاوض التي بدأت بإصرار منا بشأن منحنا ضمانات أمنية ملزمة قانونا. إنهم يتعمدون خلق انطباع بأن موسكو تسعى إلى تصعيد التوتر من أجل استخدامه كورقة مساومة في المفاوضات مع الولايات المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي. وكل ما يتعين على المرء القيام به هو النظر في الجدول الزمني لعملية التفاوض للتأكد من أن هذه الافتراءات خاطئة أساسا.

والحالة في الواقع عكس ذلك تماما. فزملاؤنا الغربيون يحاولون ركوب قمة هذه الموجة من الهستيريا لاختزال الحوار فيما بيننا ببطء في ما يسمى بتسوية الحالة على الحدود مع أوكرانيا.

إن نطاق متطلباتنا الأمنية أوسع من ذلك بكثير: يجب ألا تنضم أوكرانيا إلى منظمة حلف شمال الأطلسي وينبغي ألا تُنشر أي قوات أجنبية على أراضيها. وكلاهما عنصران من عناصر اتفاق

طال انتظاره يمكن أن يحسن بشكل جذري الحالة العسكرية والسياسية في أوروبا والعالم قاطبة. وهذا النوع من الاتفاقات هو أمر تكلمنا عنه في مؤتمرات قمة أستانا واسطنبول ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، حيث نُص أيضا، إلى جانب تأكيد حرية اختيار الحلفاء أو التحالفات، على ألا تنفذ الضمانات الأمنية لبعض الدول على حساب أمن دول أخرى.

وبما أن زملاءنا الأمريكيين عقدوا جلسة اليوم، فليعرضوا علينا على الأقل بعض الأدلة بغض النظر عن الخطابات الزائفة التي لا توجد إلا في مخيلتهم بأن روسيا تعتزم مهاجمة أوكرانيا. فقد تضمن بيان زميلتي الأمريكية مجموعة كبيرة من الاتهامات بالأعمال العدوانية من جانب روسيا، ولكنه لم يتضمن أي حقيقة ملموسة على الإطلاق.

وبالمناسبة، أود أن أطرح سؤالا ليس فقط على زميلتنا ممثلة الولايات المتحدة، ولكن أيضا على الذين قالوا أشياء مماثلة: من أين حصلوا على عدد القوات ال ١٠٠ ٠٠٠ المنتشرة، كما ذكروا، على الحدود الروسية الأوكرانية؟ إننا لم نذكر قط هذا الرقم أو نؤكده. وما زلنا نذكر هذه الحيل منذ اللحظة التي لوح فيها وزير خارجية الولايات المتحدة كولن باول بقارورة صغيرة تحوي مادة غير معروفة في هذه القاعة كدليل على وجود ما يسمى بأسلحة الدمار الشامل في العراق. ولم يعثر على هذه الأسلحة قط ولكننا جميعا نعلم جيدا ما حدث لذلك البلد.

ويبدو أن زملاءنا الأمريكيين مستعدون أيضا للتضحية بأوكرانيا من أجل مصالحهم الجيوسياسية. وإلا فمن الصعب تفسير السبب في أن الجهات التي بادرت إلى عقد جلسة اليوم لم تستجب حتى لرأي رئيس أوكرانيا الذي طلب من الغرب عدم إثارة الذعر الذي أسفر بالفعل عن آثار ضارة على الحالة الاقتصادية في ذلك البلد. ومن الصعب أيضا تفسير السبب في أن زملاءنا من الولايات المتحدة وعدد من البلدان الأخرى يواصلون تدفق الأسلحة والذخيرة إلى أوكرانيا ويتحدثون عنها بفخر. وتستخدم أوكرانيا هذه الأسلحة بسهولة ضد المدنيين في ناحيتها الشرقية. يستمر كل ذلك في انتهاك لاتفاقات مينسك التي وافق عليها مجلس الأمن باعتبارها الأساس الوحيد للتسوية السلمية للنزاع الأوكراني الداخلي. وذكرت زميلتي الأمريكي عرضا أن ١٤ ٠٠٠ شخصا لقوا حتفهم في النزاع. وأُوصيها بأن تقرأ تقرير بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى أوكرانيا وأن ترى عدد الأشخاص ١٤ ٠٠٠ الذين لقوا حتفهم على كلا الجانبين لأن معظمهم من المدنيين في دونباس الذين لقوا حتفهم جراء القصف من جانب القوات المسلحة الأوكرانية والكتائب الوطنية.

إن مناورات الولايات المتحدة بشأن عقد هذه الجلسة غير كافية وهي ليست سوى نفاق محض لأن الأمريكيين أنفسهم لديهم مستويات قياسية من القوات المنتشرة خارج أراضيهم. وكثيرا ما تُنشر قوات الولايات المتحدة ومستشاروها وأسلحتها، بما في ذلك الأسلحة النووية، على بعد آلاف الأميال من واشنطن العاصمة ناهيك عن أن المغامرات العسكرية للولايات المتحدة قتلت مئات الآلاف من المدنيين في بلدان يفترض أنهم يحققون فيها السلام والديمقراطية. كما استخدمت الولايات المتحدة مرارا، بما في ذلك في السنوات الأخيرة، القوة ضد دول أخرى دون إذن من مجلس الأمن. وتشمل ترسانتها تدابير قسرية وتهديدات انفرادية تحاول بها إجبار الجميع على الامتثال لأحكام كيان يسمي نفسه المحكمة العليا. ووفقا للخبراء الأمريكيين، فإن ٨٤ دولة عضوا في الأمم المتحدة من أصل ١٩٣ دولة قد خضعت للاحتلال أو العدوان أو الهجمات من جانب الولايات المتحدة. وفي ١٩١ دولة، تم نشر قوات أمريكية بطريقة ما في القرن العشرين أو الحادي والعشرين. وتشير البيانات المتاحة على شبكة الإنترنت إلى وجود حوالي ٧٥٠ قاعدة للولايات المتحدة في أكثر من ٨٠ بلدا مع نشر ١٧٥ ٠٠٠ من قواتها في الخارج بما في ذلك أكثر من ٦٠ ٠٠٠ جندي في أوروبا. وبلغت الميزانية العسكرية للولايات المتحدة ٧٧٨ بليون دولار في عام ٢٠٢٠. وميزانية روسيا العسكرية تبلغ ٦١ بليون دولار، أي أن الميزانية الأمريكية تزيد بواقع ١٢ مرة عن نظيرتها الروسية. وتلك أمثلة على تهديد واضح وملموس للسلام والأمن الدوليين.

أما بالنسبة للنداءات إلى تسوية الأزمة حول أوكرانيا فنحن نتفق معها تماما. بيد أن للأزمة بعدا واحدا فقط: أزمة أوكرانية داخلية. وأكرر أنه لا يمكن تحسين هذه الحالة إلا بتنفيذ كييف لاتفاقات مينسك التي تنص على إجراء حوار مباشر مع دونيتسك ولوهانسك قبل كل شيء. فليس ثمة خيار آخر لذلك. وإذا ما حرّض شركاؤنا الغربيون كييف على تخريب اتفاقات مينسك، التي تستخدمها كييف بحرص شديد، ربما ينتهي هذا الوضع بأسوأ طريقة بالنسبة لأوكرانيا – ليس لأن أحدا ما قد سبب لها الدمار، ولكن لأنها ستكون قد دمرت نفسها ذاتيا، ولا علاقة لروسيا بذلك. ويجب ألا يحاول أحد وضع اللوم على الآخرين. وسنتحدث عن كل هذا بالتفصيل في ١٧ شباط/فبراير في الاجتماع السنوي لمجلس الأمن الذي كان مقررا منذ فترة طويلة بشأن تنفيذ القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥).

السيد بيانغ (غابون) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو على إحاطتها.

يتابع وفد بلدي عن كثب الحالة على حدود أوكرانيا وروسيا وتلقى تقارير عن تعبئة واسعة النطاق للقوات الروسية على حدود أوكرانيا، مما يشير إلى عمل عسكري وشيك. وترافق هذه المعلومات المثيرة للقلق تعبئة حقيقية في الميدان مع نشر وسائل مالية كبيرة ومعدات عسكرية من بلدان صديقة لأوكرانيا. ويؤدي التصعيد اللفظي والتوتر الشديد الناجمان عن ذلك إلى استقطاب قدر كبير من النشاط الدبلوماسي المتمثل في مبادرات مختلفة، بما في ذلك بصيغة نورماندي في سياق تنفيذ اتفاقات مينسك.

في مواجهة تصعيد التوترات المثير للقلق بشكل خاص، يدعو بلدي، إدراكا منه للمخاطر وقوة القوات المعنية، جميع الأطراف المعنية إلى ضبط النفس واللجوء إلى الحوار والمفاوضات من أجل الحفاظ على الاستقرار والسلام في المنطقة. وهذا هو الوقت الذي ينبغي أن يفعِّل فيه المجتمع الدولي والأعضاء فيه قنوات الدبلوماسية الوقائية، وفقا للفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة المكرس لتسوية المنازعات بالطرق السلمية.

ومن الواضح أن فعالية الدبلوماسية الوقائية لا تتوقف على حسن نية الأطراف فحسب، بل قبل كل شيء على مهارة وحساسية إطار تنفيذها. إن ازدواجية الخطاب – المثيرة للجزع فيما يتعلق بقرب بدأ العمل العسكري في أوكرانيا من ناحية، والرفض المقابل له من ناحية أخرى – يزيدان من تشرذم المجلس في وقت تتوقع فيه شعوب العالم أن يتوصل إلى توافق في الآراء وأن يتخذ إجراءات حازمة ومناسبة لحجم الدمار الذي تسببه الحروب والأزمات التي تعصف بعدة مناطق في الكوكب. وتكمن قوة المجلس في وحدته. إن الوحدة، وليس التشرذم، هي التي ترقى بالمجلس إلى أوج ولايته المعنية بخدمة شعوب العالم. ونعتقد أن الدبلوماسية، في أكثر أشكالها عملية وكفاءة، قادرة على إحلال الهدوء على حدود أوكرانيا.

في الختام، أود أن أردد النداء الذي وجهه رئيس أوكرانيا يوم الجمعة، وحثنا على الاحتفاظ بشعور التوازن وعدم إثارة الذعر.

السيد كوستا فيليو (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أيضا أن أشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو على إحاطتها أمام المجلس صباح اليوم.

تتطلب التوترات الجيوسياسية والتهديدات للسلم والأمن الدوليين مشاركة مجلس الأمن الفورية وفي الوقت المناسب. تعدُّ الإشارات المفتوحة إلى الأعمال العسكرية والجزاءات الاقتصادية الانفرادية وغيرها من التدابير تطورات ينبغي تجنبها وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

ويجب على مجلس الأمن أن يفي بهدفه الأساسي – ألا وهو منع نشوب الحرب. وهناك حاجة عامة وملحة إلى اللجوء إلى حوار هادف مع الأطراف المشاركة بشكل مباشر في تصعيد التوترات وفيما بينها. ونحث جميع الأطراف على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والمشاركة البناءة في المحادثات الرامية إلى تسوية خلافاتها. وما زال هناك مجال لاستعادة الثقة وإيجاد حل دبلوماسي دائم لهذه الأزمة. ولهذا، نحتاج إلى الإرادة السياسية والالتزام الحقيقي من جميع الأطراف.

وتشجع البرازيل جميع الأطراف على التقيد الصارم بالقانون الدولي. ومن الضروري أن نكون متسقين في تطبيق المبادئ المكرسة

في الميثاق بطريقة غير انتقائية. إن حظر استخدام القوة، والتسوية السلمية للمنازعات، ومبادئ السيادة والسلامة الإقليمية وحماية حقوق الإنسان، هي ركائز نظام أمننا الجماعي.

كما تبرز البرازيل الحاجة إلى حسن النية من أجل معالجة الشواغل الأمنية المشروعة لجميع الأطراف، بما فيها روسيا وأوكرانيا. ونشجع الطرفين على مواصلة محادثات حقيقية بشأن تنفيذ اتفاقات مينسك. كما أن القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، الذي يوفر مبادئ توجيهية مفيدة بشأن معالجة الحالة في شرق أوكرانيا، أداة قيمة في الجهود الدبلوماسية للتغلب على الحالة. وترحب البرازيل باستئناف المحادثات بصيغة نورماندي والالتزام المتجدد بوقف إطلاق النار في شرق أوكرانيا.

وبالرغم من الطبيعة الحساسة والصعبة للمسألة المدرجة في جدول أعمالنا اليوم، أود أن أختتم بملاحظة من الأمل. خلال الأيام القليلة الماضية، كان من المشجع سماع بيانات تفيد بأنه لا يوجد حل عسكري للحالة. وفي هذه اللحظة بالذات، ينبغي أن يكون ذلك شعار جميع أعضاء الأمم المتحدة ومجلس الأمن لتجديد الالتزام بالدبلوماسية والمنع.

السيد كيماني (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على الطريقة القديرة التي ترأستم بها مجلس الأمن في شهر كانون الثاني/يناير. كما أشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو على إحاطتها، وأرحب بمشاركة ممثلي أوكرانيا وبيلاروس وليتوانيا وبولندا في جلسة اليوم.

امتنعت كينيا عن التصويت في التصويت الإجرائي على عقد هذه الجلسة. وقد فعلنا ذلك لنعبر عن اعتراضنا لأن المسألة الرئيسية المطروحة هي المأزق بين منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الروسي. ونعتقد أن حله بات وشيكا وأن الخطوات الدبلوماسية الجارية تبدو واعدة بالفعل. وهذا، بدلا من التصعيد بحثا عن نتيجة يستحوذ فيها الفائز على كل شيء، هو المطلوب لدعم وحماية السلم والأمن الدوليين.

لقد أكدت كينيا دائما أن احترام السلامة الإقليمية لجميع البلدان وسيادتها هو حجر الزاوية في السلام العالمي. وحيثما توجد منازعات بشأن الولاية القضائية الإقليمية أو المصالح الأمنية، نؤيد بقوة اتباع دبلوماسية الصبر باعتبارها الخيار الأول والثاني والثالث. وعندما تكون المنازعة بين دول كبرى وتتعلق بأمن بلد ثالث، فمن الضروري تبنى روح الحلول التوفيقية.

ونعتقد أن الولايات المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الروسي أمامهم فرصة لوضع إطار دبلوماسي يسمح لهم بحل خلافاتهم. يتوقف أمنهم وأمن العالم بأسره على اتخاذهم تلك الخطوة عن طيب خاطر، وليس في بدء عصر جديد من خيارات الاحتواء والاستفزاز والوكالة. الحل الوسط ليس استسلام. والصلاحيات الاستثنائية الممنوحة للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن تلزمهم بتبني ذلك المبدأ، إذا ما كان للأمم المتحدة ألا تسير على طريق مآله الفشل الذي انتهت إليه عصبة الأمم.

وتذكر أفريقيا برفض الحلول الوسط والبحث عن تحقيق النصر الكامل الذي أدى إلى الحرب الباردة. لقد شهدنا تلك الحرب الباردة كسلسلة من الحروب والتدخلات الساخنة التي أضرت بشدة بأحلامنا من أجل السلام والتنمية والحكومات الكفؤة الشاملة للجميع. لقد تم تسليح انقساماتنا الداخلية وهشاشتنا على مذبح التنافس الجيوسياسي. وأكدت حقيقة المقولة الأفريقية التي تقر بأنه عندما يتعارك العمالقة فإن الضعفاء يصبحون الضحايا.

وبالنظر إلى أن معظم حالات النزاع التي يتعامل معها مجلس الأمن هي في أفريقيا، فإننا لا نريدها أن تكون بديلا لحرب باردة جديدة. وعليه، فنحن في أفريقيا لنا مصلحة مباشرة في خفض التصعيد وتجدد الإيمان بالدبلوماسية. أمامنا تحديات خطيرة يتعين علينا حلها معا. ونادرا ما كان العالم بحاجة ماسة إلى أمم متحدة يمكنها أن تحقق نتائج طموحة.

وتعتقد كينيا أنه لا يزال هناك الكثير من الفرص للمحادثات بصيغة نورماندي، ومجموعة الاتصال الثلاثية المعنية بأوكرانيا،

والمفاوضات المباشرة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي للتوصل إلى نتيجة مرضية. ونحض جميع تلك الأطراف على ضمان احترام مفاوضاتها لأمن أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية. وقد يسمح الإيمان بالدبلوماسية المبتكرة أيضا بالتوصل إلى اتفاقات بين القوى الكبرى في هذا العصر، مستوحاة من اتفاقات هلسنكي لعام ١٩٧٥، التي حققت قدرا من الاستقرار لأوروبا أثناء الحرب الباردة. لكن هذه المرة، يتعين أن تعزز هذه الاتفاقات مبدأ عدم التدخل في أجزاء أخرى من العالم، ولا سيما في أفريقيا.

وفي الختام، من الأهمية بمكان أن تنتصر الدبلوماسية وقبولها للحلول الوسط كنتيجة حتمية. وإذا كانت هناك مناقشات مقبلة في مجلس الأمن بشأن هذه المسألة، فلتكن للإعلان عن عهد جديد من التعاون.

السيد دي لا فوينتي راميرس (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها. وأرحب بممثلي أوكرانيا وبيلاروس وبولندا وليتوانيا في جلسة اليوم.

أود أن أبدأ بالإشارة إلى أن بلدي يرى أن عقد جلسة اليوم حسن التوقيت، بما يتماشى مع مبادئ سياستنا الخارجية. ونعتقد أيضا أنها مهمة، حيث يجب إبلاغ مجلس الأمن بالحالة الراهنة في أوكرانيا.

ليس من مصلحتنا أن نسهم في زيادة استقطاب الخطاب. ولذلك، سأكتفي بالتطرق إلى المبادئ الأساسية بالنسبة للمكسيك عند تناول هذه المسألة، وفقا لميثاق الأمم المتحدة. وفي هذه الحالة، سأشير إلى ثلاثة منها: حظر التهديد باستخدام القوة أو استخدامها في العلاقات الدولية، ومبدأ عدم التدخل، والتسوية السلمية للمنازعات.

وفيما يتعلق بالمبدأ الأول، فإن مجرد تصعيد التوترات في شرق أوروبا يشكل تهديدا محتملا للسلم والأمن الدوليين، ومن ثم فهو ضمن اختصاصات المجلس، عملا بالمادة ٣٩ من الميثاق. ولهذا السبب، وفي ضوء انعدام الثقة السائد، من المهم محاولة تجنب أي نوع من الإجراءات التي يمكن أن يعتبرها أي طرف معادية، مهما بدت طفيفة. غير أنه لا شك في أن الملاحظات التي استمعنا إليها للتو من ممثل الاتحاد الروسي كانت مشجعة. لقد كان واضحا تماما في التأكيد مجددا، هنا في المجلس، على أنه لا يوجد غزو مخطط له لأوكرانيا. أعتقد أنني كررت ما قاله كلمة بكلمة. وإذا كان هذا هو الحال بالفعل، فهذا أمر جيد. إنه تصريح أحادي الجانب بعدم الاعتداء.

وتمشياً مع ما قاله الأمين العام وآخرون هنا في القاعة، تؤكد المكسيك أنه لا يوجد حل عسكري لهذه المسألة. بل على العكس من ذلك، يجب أن تسود الدبلوماسية الوقائية والحوار كوسيلة لخفض التصعيد، وكما سمعنا، هناك قنوات مختلفة لتحقيق ذلك – محادثات جنيف، ومجموعة الاتصال الثلاثية، وصيغة نورماندي.

وفيما يتعلق بعدم التدخل، نؤكد من جديد أهمية احترام سيادة أوكرانيا ووحدتها وسلامتها الإقليمية في امتثال تام للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ولقرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د–٢٥). كما أن مجلس الأمن هو الذي يقرر، إذا اقتضى الأمر، وجود عمل عدواني وفقاً لقرار الجمعية العامة ٣٣١٤ (د–٢٩). ويعزز ذلك مبدأ التسوية السلمية للمنازعات. وعلى الدول واجب حل نزاعاتها بالوسائل السلمية، على النحو المنصوص عليه في القانون الدولي. لقد دافعت المكسيك عن تفضيل استخدام الدبلوماسية على القوة وستدافع عنه وستواصل الدفاع عنه. ولا تزال القنوات الدبلوماسية فيما يتعلق بالمسألة التي تواجهنا مفتوحة؛ ولم يتم استنفادها بعد.

وما يجب ألا يكون موضع شك هو مسؤولية المجلس عن الاضطلاع بعمله الوقائي والوقوف على ما تقتضيه الظروف. وأعتقد اعتقاداً راسخاً أننا نقوم بذلك، بعقدنا هذه الجلسة، وننجز ولايتنا دون تجاوزها أو التقصير فيها.

السيدة نسيبة (الإمارات العربية المتحدة): أود بداية أن أشكر السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، على الإحاطة الوافية.

تتابع دولة الإمارات العربية المتحدة التطورات الأخيرة عن كثب. وفي سياق مناقشتنا اليوم، نود التركيز على الجوانب التالية:

أولاً، يؤمن بلدي إيماناً راسخاً بأن الخلاف القائم في أوروبا يتطلب الانخراط في حوار جدي مبني على قيم الاستقرار والتعايش والسلام بين مختلف دول المنطقة. ونؤكد على أهمية التوصل إلى حل تفاوضي للمسألة من خلال الآليات المتوفرة وبدعم المنظمات الإقليمية. ونشير هنا إلى محادثات صيغة نورماندي ومبادرة رئيس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والتي تهدف لبدء حوار جوهري بشأن الأمن الأوروبي، والذي من شأنه أن يعالج المشاغل الأمنية لدول المنطقة. ونرحّب بالمناشدة التي أطلقها الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي بشأن إبداء الهدوء ونأمل أن يتم البناء عليها لبناء المزيد من الثقة في المنطقة.

ثانياً، يرحب بلدي بالإعلان الصادر عن اجتماع صيغة نورماندي بتاريخ ٢٦ كانون الثاني/يناير، والذي أكد فيه كل من الاتحاد الروسي وجمهورية أوكرانيا عزمهُما على تنفيذ وقف غير مشروط لإطلاق النار في شرق أوكرانيا. ونعول على المبادرات المختلفة الجارية حالياً لإتاحة الفرصة للحوار، بما في ذلك بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، حيث يجب مساندة الجهود الدبلوماسية القائمة وإعطاؤها المجال لتحقق النتائج المرجُوة. وكذلك تشدد بلادي على أهمية الحفاظ على الأمن والاستقرار، وعلى محورية اتفاقيات مينسك وضرورة التمسك بها وضمان تنفيذها، بما يسهم في الوصول إلى تفاهم إقليمي شامل يُحافظ على أمن واستقرار الدول المعنية ويعالج كافة مشاغلها الشرعية.

ثالثاً، يجب تجنب التصعيد الذي قد يكون له أثر سلبي كبير على المدنيين ويمكن أن يُفاقِم الوضع الإنساني الهش في شرق أوكرانيا. ومن هذا المنطلق، نشدد على أهمية النظر في الاحتياجات الإنسانية للمدنيين، والحيلولة دون تدهور الوضع الإنساني في المنطقة.

رابعاً، إن احترام القانون الدولي والتقيد به يعد أمراً أساسياً لضمان عدم تدهور الأوضاع بشكل أكبر في أوروبا الشرقية. ونشدد كذلك على أهمية مبادئ السيادة والسلامة الإقليمية وحسن الجوار التي لا غِنى عنها لصون السلم والأمن الدوليين.

وختاماً، يجدد بلدي تأكيده على أهمية اللجوء للحوار البنّاء لحل الخلافات. إن دور مجلس الأمن، كهيئة مسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين، يعد أساسياً في توفير منبر دبلوماسي يسمح للدول بعرض وحل خلافاتها سلمياً.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة النرويج.

أود أن أبدأ بالإعراب عن دعم النرويج القوي لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً. ويشمل ذلك شبه جزيرة القرم ومياهها الإقليمية. ويساور النرويج قلق عميق إزاء الحشد العسكري الروسي الواسع النطاق بالقرب من حدود أوكرانيا وفي شبه جزيرة القرم المحتلة. وهو أمر لا دافع ولا مبرر له. يمكن أن يكون لمزيد من التصعيد عواقب إنسانية مدمرة. تتحدى روسيا حالياً البنية الأمنية في أوروبا كلها من خلال تصريحاتها القاسية ومطالبها غير الواقعية. ولذلك فإن الأزمة لا تؤثر على المنطقة فحسب، بل تمثل تهديداً واضحاً للسلم والأمن الدوليين.

واتهمت روسيا مراراً حلف شمال الأطلسي بزيادة التوتر. وأود أن أؤكد أن الحلف دفاعي وطوعي. ونحن لا نسعى للمواجهة. وفي الوقت نفسه، لا يمكننا ولن نساوم على المبادئ التي يقوم عليها الأمن في أوروبا. ونحن على استعداد لمناقشة المخاوف الأمنية. وتؤيد النرويج وجود نظام أمني أوروبي يقوم على القانون الدولي والسيادة الوطنية. ولا يمكننا أن نسمح باستبدال ذلك بمناطق النفوذ.

ولكل بلد الحق في حرية اختيار الجهة التي ينحاز إليها طلباً للأمن. وندعو روسيا إلى تخفيف التصعيد والمشاركة البناءة في الحوار من خلال الآليات الدولية القائمة بحسن نية. وعلاوة على ذلك، تؤكد النرويج دعمها للأطر الدولية القائمة من أجل الحل السلمي المستدام للنزاع وفقاً للقانون الدولي. وقد احتجّت روسيا نفسها مراراً في مناقشات عديدة أخرى للمجلس بمبادئ احترام السيادة والسلامة الإقليمية. والنرويج تدعو روسيا إلى احترام تلك المبادئ الآن عندما يتعلق الأمر بأوكرانيا.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيسة المجلس.

طلبت ممثلة الولايات المتحدة الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): لا يسعني أن أقول إنني مندهشة من تعليقات زميلي الروسي، ولكنني أشعر بخيبة الأمل. فلا أستطيع أن أدع التكافؤ الزائف يمرّ دون تدقيق. لذلك أشعر أنني يجب أن أرد.

وأود أن أوضح الأمر: لا توجد خطط لإضعاف روسيا، كما يدّعي زميلنا الروسي اليوم. بل على العكس من ذلك، نرحّب بروسيا بوصفها عضواً مسؤولاً في المجتمع الدولي. ولكنّ أعمالها على حدود أوكرانيا غير مسؤولة. إن التهديدات بالعدوان على حدود أوكرانيا – نعم، على حدودها – هي تهديدات استفزازية. واعترافُنا بالحقائق على أرض الواقع ليس استفزازياً. إن التهديدات باتخاذ إجراءات إذا لم تلبّ المطالب الأمنية لروسيا هي تهديدات استفزازية. ودبلوماسيتنا المشجعة ليست استفزازية. يأتي الاستفزاز من جانب روسيا وليس منّا أو من أعضاء آخرين في مجلس الأمن.

لقد أوضحنا التزامنا بطريق الدبلوماسية. وآمل أن يختار زملاؤنا الروس أيضاً ذلك الطريق وأن ينخرطوا سلمياً مع المجتمع الدولي، بما في ذلك أوكرانيا. وأقول لروسيا ببساطة: إن أعمالها ستتكلم عن نفسها، ونأمل أن تتخذ الخيارات الصحيحة أمام المجلس اليوم ونشجعها على ذلك.

الرئيسة (***تكلمت بالإنكليزية***): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (***تكلم بالروسية***): لم أكن أنوي الدخول في محاورة بين روسيا والولايات المتحدة في هذه الجلسة. لقد قلنا كل ما نريد قوله في بياننا اليوم. غير أننا ببساطة لا نفهم ما هي التهديدات والاستفزاز والتصعيد من جانب روسيا التي أشارت إليها ممثلة الولايات المتحدة. ومع ذلك، عندما استمعت إلى بيانها، لم أسمع أي إشارة إلى اتفاقات مينسك أو إلى القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، وهو أمر بالغ الدلالة. وهذا هو السياق الذي نحتاج إلى استخدامه عندما نتحدث عن الأزمة الأوكرانية، والولايات المتحدة تنظر إلى هذا الأمر من زاوية مختلفة تماما.

وأخيرا، أود أن أعتذر لأعضاء المجلس. وأطلب من الممثلين الذين سيتكلمون بعدي ألا يفسروا مغادرتي على أنها انسحاب على سبيل الاحتجاج.. فبينما نوشك تولي رئاسة مجلس الأمن غدا، يجب أن أجتمع مع الأمين العام ولا يمكنني تغيير موعد هذا الاجتماع بسبب جدول مواعيد الأمين العام. .

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أذكّر جميع المتكلمين مرة أخرى، بألا تزيد بياناتهم عن خمس دقائق حتى يتسنى للمجلس إنجاز عمله بسرعة.

وأعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

السيد كيسليتسيا (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعتذر على الفور عن أن بياني قد لا يكون في حدود الخمس دقائق، لا سيما بالنظر إلى طول مدة البيان الروسي.

أود أن أعرب عن امتناني للرئاسة النرويجية على عقد جلسة الإحاطة هذه لمجلس الأمن، للحاجة التي تكلمتُ عنها قبل أسبوعين تماما مع معالي وزيرة خارجية النرويج خلال اجتماعنا في نيويورك. وأعرب عن شكرنا للولايات المتحدة التي طلبت بوصفها عضوا في مجلس الأمن، بالتنسيق الوثيق مع أوكرانيا وشركائها، جلسة إحاطة اليوم. وبالطبع، أعرب عن تقديرنا للإحاطة التي قدمتها وكيلة الأمين العام ديكارلو.

فمن الواجب والضرورة أن يكون مجلس الأمن على اطلاع كامل في حالة وجود تهديدات خطيرة للسلم والأمن الدوليين. وما يجري على طول الحدود مع أوكرانيا – حيث يواصل الاتحاد الروسي تعزيز قواته العسكرية – يندرج تحت هذا الوصف.

ومن المهم أن يُسمع صوت أوكرانيا اليوم في مجلس الأمن وألا يضيع في الترجمة، لأن موقف بلدي طرحه سفير أجنبي باللغة

الروسية. وأطلب من نائب السيد فاسيلي أليكسيفيتش أن يخبره بأن قيادتي تتحدث لغتها الخاصة ولديها سفراء ومتحدثون رسميون. وبالتالي ليست هناك حاجة لتفسير كلمات المسؤولين الأوكرانيين بلغة أجنبية، خاصة إذا تم ذلك بالطريقة الخرقاء التي جرى التكلم بها عن معنى هذه الكلمات، حتى وإن كان لويس كارول كاتبا مفضلا لدى كبار الدبلوماسيين الروس.

وفي ظل سلسلة غير مسبوقة من الاتصالات الدبلوماسية الرفيعة المستوى على مدى الأسابيع القليلة الماضية، يلزم إجراء مناقشة جادة في مجلس الأمن أكثر من أي وقت مضى لعرض الحقائق، والاستماع إلى مواقف وشواغل كل طرف، وتحديد إجراءات أخرى نحو خفض التصعيد.

والحقيقة هي أنه تم حشد حوالي ٠٠٠ ١١٢ جندي روسي حول حدود أوكرانيا وفي القرم، إلى جانب عناصر بحرية وعناصر من الطيران، يصل عددهم إلى حوالي ٠٠٠ ١٣٠.

وثمة حقيقة أخرى هي أن القوات الروسية يجري نشرها أيضا في بيلاروس من أجل التدريبات المشتركة "حزم الاتحاد لعام ٢٠٢٢" التي ستجرى في الفترة من ١٠ إلى ٢٠ شباط/فبراير. وهي تشمل، على وجه الخصوص، وحدات صواريخ إسكندر وأنظمة إس – ٤٠٠ تريومف ومنظومة بانتسير المضادة للطائرات، ومقاتلات سوخوي من طراز "سو – ٣٥" من الجيل ٤++.

علاوة على ذلك، بدأ الأسطول الروسي في ٢٦ كانون الثاني/يناير تدريبا عسكريا آخر في البحر الأسود بمشاركة فرقاطات وسفن دورية وسفن لإطلاق القذائف وسفن إنزال هجومية وكاسحات ألغام. وهذا يذكرنا بما تقوم به روسيا من تسليح ثقيل مستمر للقرم المحتلة مؤقتا، والبحر الأسود وبحر آزوف، مما يشكل تهديدا خطيرا لأوكرانيا وجميع الدول دولة المشاطئة، وبالتالي للمنطقة.

إن التعزيز الكبير للقدرات القتالية لقوات الاحتلال الروسية في دونباس هو اتجاه آخر يبعث على القلق. وتتألف هذه التشكيلات حاليا من أفراد يصل عددهم إلى ٠٠٠ ٣٥ فرد، بمن فيهم حوالي ٠٠٠ ٣ من جنود القوات المسلحة الروسية، وفي مراكز القيادة وفي مواقع قتالية أخرى بالغة الأهمية. وفي المناطق الحدودية الخارجة عن سيطرة الحكومة، أصبحت عمليات العبور غير القانونية للحدود بواسطة قطارات الشحن وقوافل الشاحنات، وتسليم إمدادات الأسلحة إلى التشكيلات المسلحة الروسية في دونباس، ممارسة معتادة. وتقدم تقارير بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى أوكرانيا، أدلة وافرة على وجود أنشطة غير قانونية مختلفة في المناطق الحدودية. وليس من المستغرب أن تزداد القيود على حرية التنقل لبعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى أوكرانيا، لا سيما في المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة بالقرب من الحدود الأوكرانية الروسية.

وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، توصل فريق الاتصال الثلاثي إلى تفاهم آخر بشأن استئناف نظام وقف إطلاق النار. ومع ذلك، لم يتوقف إطلاق النار والقصف ونيران القناصة على المواقع الأوكرانية والاستخدام المنهجي للمركبات الجوية غير المأهولة الهجومية ضد القوات الأوكرانية. لقد فقدنا ١٢ جنديا، قتلوا أثناء العمليات، وأصيب ١٤ آخرون منذ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١. وقبل بضعة أيام فقط، في ٢٥ كانون الثاني/يناير، هاجمت تشكيلات مسلحة من الاتحاد الروسي مرة أخرى مواقع للقوات المسلحة الأوكرانية في منطقة بيشيفيك بمقاطعة دونيتسك مستخدمة مركبات جوية غير مأهولة هجومية. وأسفرت قنابل يدوية متشظية من نوع "فوغ – ١٧" (VOG-17) ألقيت من تلك المركبات الجوية غير المأهولة، عن إصابات خطيرة لجنديين أوكرانيين.

ولا يزال المأزق الحالي في عملية المشاورات في إطار فريق الاتصال الثلاثي قائما من الناحية العملية على جميع المسارات، بينما لا تزال القرارات التي اتخذها قادة صيغة نورماندي خلال قمتهم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ في باريس دون تنفيذ. وخلال العام ونصف العام الماضيين، شهدنا جهودا متعمدة من الجانب الروسي

لعرقلة أنشطة فريق الاتصال الثلاثي، بل ولمنع الانتهاء من الترتيبات المتفق عليها، بما في ذلك على مستوى الخبراء، داخل فريق الاتصال الثلاثي في مجال الأمن والمجال الإنساني.

وكل هذا مصحوب بإنكار روسيا العنيد لكونها طرفا في النزاع المسلح المحتدم منذ ثماني سنوات في منطقة دونباس في أوكرانيا، وبمحاولات فرض ما يسمى بالحوار المباشر مع إدارات الاحتلال العميلة التابعة لها، فضلا عن رفضها الدخول في مناقشة موضوعية بشأن تسوية سياسية للنزاع.

والسؤال هو: ما هو سبب وجود كل هذه القوات الروسية هناك؟ لقد طرحنا هذا السؤال في مختلف المحافل وبعثنا برسائلنا الواضحة. إن أوكرانيا لن تشن هجوما عسكريا لا في دونباس، ولا في القرم، ولا في أي مكان آخر. ولا ترى أوكرانيا بديلا عن الحل السلمي للنزاع الدائر واستعادة سيادتها وسلامتها الإقليمية.

ومع ذلك، نشهد أيضا زيادة في حملات التضليل الروسية بما في ذلك الاتهامات الكاذبة لأوكرانيا بالتخطيط لهجوم عسكري. وهذا لن يحدث. وهذا دليل مباشر على عدم رغبة روسيا في خفض التصعيد والاستعداد لتبرير عدوانها الآخر المحتمل. نحن نعي جيدا تاريخ روسيا في الحيل والاستفزازات، وسنبذل كل ما في وسعنا لمنع استفزاز آخر من روسيا على شاكلة هجوم ماينيلا.

ومرة أخرى، لدي تعليمات واضحة من حكومتي بأن نكرر اليوم عدم وجود أي نية هجومية، فضلا عن التزام أوكرانيا القوي بالسلام.

سمعنا اليوم من الجانب الروسي أنه لا ينوي شن حرب ضد بلدي، وإن كان ينبغي للمرء أن يتكلم بدلا من ذلك عن شن مرحلة جديدة من العدوان الروسي. وتلك رسالة هامة جدا، لأننا ما زلنا نفتقر إلى تفسيرات موثوقة من روسيا لأعمالها وتحركاتها العسكرية. واستنادا إلى الخبرة، لا يمكننا أن نصدق التصريحات الروسية، بل لا نصدق سوى التحركات العملية المتمثلة في سحب القوات من الحدود.

ترفض أوكرانيا بشدة أي محاولة للتهديد باستخدام القوة كأداة للضغط لحمل أوكرانيا وشركائنا على القبول بمطالب غير مشروعة. ولا مجال للتوصل إلى حل وسط بشأن المسائل الرئيسية. وموقف أوكرانيا المبدئي للغاية يتمثل في حقنا السيادي الأصيل في اختيار ترتيباتنا الأمنية الخاصة بنا، بما في ذلك معاهدات التحالف، التي لا يمكن أن تشكك فيها روسيا. وعلاوة على ذلك، فإن هذا الحق مكرس في العديد من الصكوك القانونية الدولية التي تعتبر روسيا نفسها طرفا فيها أيضا. ولن ترضخ أوكرانيا للتهديدات الرامية إلى إضعاف أوكرانيا، وتقويض استقرارها الاقتصادي والمالي، والتحريض على الإحباط العام. هذا لن يحدث، ويتعين على الكرملين أن يتذكر أن أوكرانيا مستعدة للدفاع عن نفسها.

وفي الوقت نفسه، نؤيد الحاجة إلى الإبقاء على القنوات الدبلوماسية مفتوحة مع روسيا، إذا كان ذلك يمنع التحول إلى الأدوات العسكرية. وقد أكد رئيس بلدي مؤخرا أنه مستعد للاجتماع مع نظيره الروسي. إن كانت لدى روسيا أي أسئلة توجهها إلى أوكرانيا، من الأفضل أن تجتمع وتتحدث معنا، بدلا من جلب قوات إلى الحدود الأوكرانية وتخويف الشعب الأوكراني.

بالنسبة لأوكرانيا، فإن الأولوية الأولى اليوم تتمثل في التوصل إلى وقف مستدام وغير مشروط لإطلاق النار في دونباس. ويجب ضمان نظام ما لوقف إطلاق النار وأن يكون من الممكن التعويل عليه، وعلى هذا الأساس، يمكن اتخاذ المزيد من الخطوات. إن تكثيف العمل في صيغة نورماندي، بما في ذلك على مستوى قادة البلدان الأربعة، شرط أساسي هام للخطوات المقبلة نحو إحلال السلام الدائم في دونباس. ونحن على استعداد لاستئناف محادثات رباعية نورماندي بجميع صيغها. إن الاجتماع الأخير للمستشارين السياسيين الذي انعقد في باريس في ٢٦ كانون الثاني/يناير، على الرغم من الخلافات الكثيرة فيه، يبعث على الأمل في استمرار عملية التفاوض، التي ستدعمها أوكرانيا بقوة.

على الرغم من المحاولة الروسية لعرقلة عقد الإحاطة الإعلامية، نعتقد أن مجلس الأمن وعموم أعضاء الأمم المتحدة قد تلقوا اليوم بعض المعلومات المهمة جدا. ويتعين على أعضاء مجلس الأمن أن يأخذوا تلك المعلومات في الحسبان لكي يتخذوا قرارا مستنيرا، عند الاقتضاء، بشأن التصرف بسرعة وحزم في استخدام الدبلوماسية الوقائية بموجب الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، الذي ينيط بمجلس الأمن المسؤولية عن التحقيق في أي نزاع أو حالة قد تؤدي إلى احتكاك دولي أو تثير نزاعا.

وبعد الاستماع إلى السفير الروسي اليوم، أود أن أسأل إلى متى ستواصل روسيا محاولتها الواضحة لدفع أوكرانيا وشركائها إلى الوقوع في فخ "كافكاسويك". ومع ذلك، ربما ينبغي أن أعترف بأنه كان من المهم أن أسمع المبعوث الروسي يتكلم اليوم، ويجب أن أنهي كلامي بتكرار ما قاله وزير خارجيتي مؤخرا:

"إذا كان المسؤولون الروس جادين عندما يقولون انهم لا يريدون حربا جديدة، يجب على روسيا مواصلة المشاركة الدبلوماسية وسحب القوات العسكرية التي جمعتها على طول الحدود الأوكرانية وفي الأراضي الأوكرانية المحتلة مؤقتا. الدبلوماسية هي الطريقة المسؤولة الوحيدة".

فلنحكم على الأمور من خلال الأفعال، وليس عن طريق حل الأحجيات ولعب الألغاز الدلالية.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بيلاروس.

السيد ريباكوف (بيلاروس) (*تكلم بالروسية*): تواصل جمهورية بيلاروس التمسك بموقفها الثابت والمبدئي ومؤداه أنه من غير المقبول حسم أي صراع بالقوة. وبعد أن بذل بلدنا جهودا كبيرة لتسوية الصراع في أوكرانيا، لا يزال بلدنا مستعدا لبذل كل ما في وسعه لاستعادة الحوار والتفاهم المتبادل في المنطقة.

ولا بديل عن اتفاقات مينسك، التي أدت دورا رئيسيا نحو الحل السلمي للأزمة. إن عملية التفاوض داخل فريق الاتصال الثلاثي، فضلا عن التنفيذ العملي للاتفاقات في منطقة الصراع داخل أوكرانيا، ستضع عملية السلام في أوكرانيا على مسار مستدام وإيجابي.

إن اقتراح اليوم الذي طرحه وفد الولايات المتحدة بشأن نظر مجلس الأمن في موضوع اليوم محاولة أخرى لإشعال التوترات في المنطقة بصورة مصطنعة، بوصفها أداة محضة للاتهامات السياسية. ولا تؤدي هذه الأعمال إلا إلى زيادة انعدام الثقة ولا تسهم بأي حال من الأحوال في حل الخلافات.

وعلى الرغم من الشواغل التي أعرب عنها في كثير من الأحيان ممثلو جمهورية بيلاروس في منتديات التفاوض الدولية وخلال الاتصالات الثنائية، فإن حشد القوات العسكرية بالقرب من حدودنا الغربية والجنوبية ليس مستمرا فحسب، بل إنه أصبح أيضا مصدر تهديد في طبيعته. وعلى الرغم من النداءات المتكررة للجوء إلى الحوار والتعاون، بما في ذلك في مجال تحديد الأسلحة، تزداد الضغوط التي تمارسها بعض البلدان على بيلاروس. واقتراحنا بالعودة إلى المفاوضات لا يقابل بالمثل من جانب شركائنا الغربيين.

بالمناسبة، أود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى أننا سمعنا هنا إشارة إلى مذكرة بودابست. وأحث الأعضاء على إعادة قراءة محتويات تلك الوثيقة من حيث صلتها بجمهورية بيلاروس وعلى إيلاء اهتمام خاص للتعهدات الواردة فيها بعدم اتخاذ أي تدابير اقتصادية قسرية ضد بيلاروس. كذلك أرجو من الأعضاء أن يتذكروا مجموعة الجزاءات الاقتصادية العديدة التي فرضتها فرادى الدول علينا.

بالنظر إلى الوضع الحالي الصعب، اتخذ الزعيمان البيلاروسي والروسي قرارا بالاشتراك في تقييم مدى استعداد القوات المسلحة في الدولتين لضمان الأمن العسكري، مع مراعاة التزامات تحالفنا العسكري – السياسي. وفي إطار تلك الاتفاقات، تقرر إجراء تقييم لتأهب قوات الرد للدولة الاتحادية في شباط/فبراير.

وتتمثل الأهداف الرئيسية لتقييم مدى تأهب قواتنا المسلحة في تقييم مدى التأهب القتالي لأجهزتنا العسكرية للقيادة والتحكم وقدراتها

على اتخاذ إجراءات مشتركة لضمان أمن الدولة الاتحادية؛ والاضطلاع بعمليات منسقة لتحييد التهديدات على حدود الدولة الاتحادية الناجمة، في جملة أمور، عن أزمة الهجرة والحاجة إلى استقرار الحالة الإنسانية؛ وتنظيم الدفاع عن المرافق ذات الأهمية الاستراتيجية وحمايتها؛ والحد من العدوان الخارجي ودحره أثناء العمليات الدفاعية؛ ومكافحة الإرهاب؛ وحماية مصالح الدولة الاتحادية.

وكجزء من المرحلة النهائية من تلك الأنشطة، ستُجرى في الفترة من ١٠ إلى ٢٠ شباط/فبراير مناورة بيلاروسية روسية مشتركة تعرف باسم "عزم الاتحاد ٢٠٢٢"، وسيتم خلالها إجراء تدريبات مشتركة وتدريبات قتالية مع أهداف للسيطرة. ونلاحظ أن هذه الأنشطة التي يقوم بها تجمع إقليمي للقوات لضمان الأمن العسكري لدولة الاتحاد تمارس بانتظام من خلال التدريبات المشتركة، وهي ذات طابع دفاعي محض، ولا تشكل أي تهديد لشركائنا الأوروبيين أو البلدان المجاورة.

وتواصل جمهورية بيلاروس التقيد الصارم بجميع التزاماتها بموجب المعاهدات الدولية والإقليمية لتحديد الأسلحة. وبالمناسبة، يمكن الاطلاع على جميع المعلومات المتعلقة بالمناورات العسكرية المقبلة على الموقع الرسمي لوزارة الدفاع في جمهورية بيلاروس. وقبل بضعة أيام، في ٢٨ كانون الثاني/يناير، ذكر الرئيس ألكسندر لوكاشينكو، ردا على الأسئلة التي وُجهت إليه، أن الحرب لا يمكن أن تحدث إلا في حالتين، هما إذا تعرضت بيلاروس أو حليفتنا روسيا إلى الهجوم.

وردا على مختلف التلميحات ضد بيلاروس فيما يتعلق بالحالة الداخلية في أوكرانيا، نود أن نُذكر مرة أخرى بأننا مستعدون لمواصلة تقديم كل المساعدة اللازمة لحل النزاع في أوكرانيا، بما في ذلك عن طريق تهيئة الظروف اللازمة لتنفيذ أنشطة مجموعة الاتصال الثلاثية وإجراء المفاوضات في جميع المنتديات والأطر الأخرى الممكنة.

اليوم، يتحدث كثير من الناس في العالم عن ضرورة إجراء حوار واسع النطاق بشأن قضايا الأمن الدولي. وقد طرح رئيس بيلاروس ألكسندر لوكاشينكو قبل بضع سنوات مبادرة لإجراء ذلك الحوار تحت الاسم المؤقت "هلسنكي – ٢". وللأسف، لم تُنفذ هذه الفكرة حتى الآن.

إن بيلاروس تهتم اهتماما حقيقيا بالتوصل إلى تسوية سريعة للأزمة الإقليمية، تستند إلى الحوار والاحترام المتبادل دون سواهما.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بولندا.

السيد شزيرسكي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب بولندا بعقد جلسة مجلس الأمن اليوم، إذ يساورنا قلق متزايد إزاء استمرار روسيا في تعزيز قواتها العسكرية على نطاق واسع على الحدود مع أوكرانيا، سواء في أراضيها أو في أراضي بيلاروس، بما في ذلك استمرار عمليات إعادة نشر القوات والتمركز المسبق للمعدات العسكرية والأسلحة الهجومية. ولا يمكننا أن نصمت لأن ما يحدث في جوارنا يشكل خطرا بالغا يهدد السلام والأمن الدوليين، إذ يطال ما هو أبعد بكثير من منطقتنا وقارتنا.

من المؤسف أن الحالة الأمنية الراهنة في أوروبا الشرقية تتبع نمطا من السوابق، التي شكل فيها الاتحاد الروسي العامل المزعزع للاستقرار في المنطقة منذ عام ٢٠٠٨ على الأقل والحرب التي استمرت حتى عام ٢٠١٤ في جورجيا والضم غير القانوني لشبه جزيرة القرم. وفي الوقت الذي نتكلم فيه، لا تزال النزاعات المجمدة في شرق أوكرانيا ومنطقتي أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا الانفصاليتين في جورجيا ومنطقة ترانسنيستريا في جمهورية مولدوفا بلا حل، مما يقوض الاستقرار والأمن الإقليمي في ذلك الجزء من العالم.

ولا يمكننا أن نلتزم الصمت لأن ما يحدث في جوارنا يشكل انتهاكا صارخا للمبادئ الأساسية الراسخة في ميثاق الأمم المتحدة. وبولندا تلتزم بقوة بمبادئ القانون الدولي، من قبيل سيادة الدول وسلامتها الإقليمية وحرمة الحدود والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى العمل من المنطلق ذاته.

إننا نعلم جيدا من تاريخ بلدنا أن النظام السياسي القائم على مناطق النفوذ لا يحقق أي نتائج إيجابية. وهنا في الأمم المتحدة، يحتم علينا الواجب أن نحمي مبادئ القانون الدولي وأن ندين بشدة أي تهديد باستخدام القوة وأن نعمل يدا واحدة لتفكيك مناطق النفوذ من أجل صون السلام.

وما بات على المحك اليوم ليس مسألة تبعية أوكرانيا وإنشاء ما يسمى بالمنطقة العازلة في شرق أوروبا ووسطه فحسب. إنما التهديد الحقيقي هو زعزعة أساس البنية الأمنية في أوروبا من خلال تقويض مبادئ القانون الدولي، من قبيل حرمة الحدود وحرية كل بلد في اختيار ترتيباته الأمنية، وذلك من بين أمور أخرى. وللأسف، فإن ذلك قد تكون له تداعيات عالمية ويسهم في تدهور الأمن الدولي، ناهيك عن احتمال حدوث أزمة إنسانية، كما أن هناك دولا أخرى تشكك في الحقائق التاريخية وقد تحذو نفس الحذو.

وتؤمن بولندا إيمانا عميقا بقوة الدبلوماسية الوقائية. وإذ نتولى رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا حاليا، نظل مستعدين لتيسير إجراء محادثات داخل المنظمة بشأن مسألة الأمن في أوروبا. ويمكن لمنظمة الأمن والتعاون أن تكون المحفل المناسب لمناقشة المسائل التي تبعث على القلق، بما أنها الإطار الإقليمي الأوسع نطاقا. ونحض على المشاركة البناءة من جانب جميع الدول المشاركة سعيا إلى إيجاد حل سلمي للأزمة الراهنة.

ومما لا شك فيه أن الوضع الراهن ليس حلا على الإطلاق. فالعيش في خوف دائم من نزاع مجمد آخر أمر يتعارض مع التزام الأمم المتحدة بشأن التحلي بالتسامح والعيش معا في سلام وحسن جوار. ومع اقتراب دورة الألعاب الأولمبية الشتوية التي تبدأ بعد أقل من أسبوع، ينبغي أن نفعل كل ما في وسعنا للحفاظ على السلام الأولمبي في شرق أوروبا.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ليتوانيا.

السيد بولاوسكاس (ليتوانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نود أن نشكركم، سيدتي الرئيسة، على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة بشأن مسألة هامة من هذا القبيل وعلى إتاحة الفرصة لي للتحدث. إنني أدلي بهذا البيان باسم دول البلطيق – إستونيا ولاتفيا وبلدي، ليتوانيا.

أولا، أود أن أؤكد مجددا دعم بلدي الثابت لسيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا. وندين بشدة الانتهاك الواضح لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية من خلال العمليات العدوانية التي تشنها القوات المسلحة الروسية منذ شباط/فبراير ٢٠١٤.

ونحن لا نعترف بضم روسيا غير القانوني لجمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول في أوكرانيا، ولا نزال ندينه. وما فتئ القلق يساورنا إزاء زيادة عسكرة شبه جزيرة القرم والتدهور الحاد في أوضاع حقوق الإنسان هناك.

وفي هذا السياق، أود أن أعرب أيضا عن ترحيبنا بإنشاء منصة القرم الدولية التي أُطلقت في مؤتمر القمة الافتتاحي لها الذي عُقد في كييف في ٢٣ آب/أغسطس، ونؤيد تنفيذ الإعلان المشترك للمؤتمر. وندعو الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة إلى الانضمام أيضا إلى تلك المبادرة.

لقد أودى النزاع في أوكرانيا بحياة نحو ١٤ ٠٠٠ شخص وشرد ١,٥ مليون آخرين وأسفر عن معاناة لا حصر لها على جانبي خط التماس في شرق أوكرانيا.

ونؤكد من جديد دعمنا الكامل للجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سلمي ومستدام لهذا النزاع، أي في إطار صيغة نورماندي ومجموعة الاتصال الثلاثية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بما في ذلك بعثة الرصد الخاصة التابعة لها في أوكرانيا. ومع ذلك، وعلى الرغم من كل الجهود الدولية المبذولة، فإننا حتى الآن لا نرى تقدما يُذكر نحو تسوية هذا النزاع. والنهج البناء الذي تتبعه أوكرانيا لم تقابله روسيا بنهج مماثل.

وندين إجراءات روسيا العدوانية وتهديداتها المستمرة ضد أوكرانيا وندعوها إلى وقف التصعيد والالتزام بالقانون الدولي. وندعو روسيا إلى الكف فورا عن تأجيج النزاع بما تقدمه من دعم مالي وعسكري للتشكيلات المسلحة التي تساندها، وندعوها إلى سحب قواتها وعتادها العسكري من الحدود الشرقية لأوكرانيا وشبه جزيرة القرم.

وعلى الرغم من كل الجهود الدبلوماسية المبذولة، لا تزال روسيا تصعد وتواصل عمليات الانتشار العسكري في محيط الحدود الأوكرانية. وعلاوة على ذلك، تنشر روسيا قواتها في بيلاروس أيضا. وهذا يزيد من حدة التصعيد الحالي مما يشكل مصدر قلق مباشر لنا.

ويواصل الكرملين استخدام رواية كاذبة مفادها أن روسيا مجبرة على الذود عن نفسها إزاء ما تتعرض له من تهديد، حتى وإن كان العكس صحيحا. إن روسيا هي التي تهدد أوكرانيا ودولا مجاورة أخرى من خلال نشرها قوات يزيد عددها على ١٠٠ ٠٠٠ فرد. وروسيا ليست ضحية مثلما تحاول تصوير نفسها. بل إنها المعتدي الذي يعزز أمنه على حساب الآخرين، ومن خلال ما تتخذه روسيا من إجراءات في منطقتي أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا الانفصاليتين في جورجيا ومنطقة ترانسنيستريا وضمها غير القانوني للقرم. فقد أسهمت في تدهور كبير للبيئة الأمنية في أوروبا.

ونؤكد من جديد التزامنا الكامل بالمبادئ الأساسية للأمن الدولي المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والوثائق التأسيسية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بما في ذلك وثيقة هلسنكي الختامية وميثاق باريس من أجل أوروبا الجديدة، وغيرها. ويشمل ذلك على وجه الخصوص مبادئ التساوي في السيادة والسلامة الإقليمية للدول وحرمة الحدود والامتناع عن استخدام القوة. وانتهاك روسيا لهذه المبادئ يشكل عقبة أمام وجود حيز أمني مشترك غير قابل للتجزئة في أوروبا ويهدد السلام والاستقرار في قارتنا.

لقد ولى منذ أمد بعيد عصر السيادة المنقوصة في أوروبا. ومفاهيم مناطق النفوذ لم يعد لها مكان في القرن الحادي والعشرين. وبات للدول الحرية في اختيار ترتيباتها الأمنية أو تغييرها. وما من بلد ثالث يملك حق النقض على الخيارات السيادية للدول المستقلة والديمقراطية.

وإزاء ما حدث مؤخرا من توترات، أوضح الاتحاد الأوروبي في استنتاجات المجلس الأوروبي في كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير أن أي عدوان عسكري آخر ضد أوكرانيا ستكون له عواقب وخيمة وتكاليف باهظة، تتضمن اتخاذ تدابير تقييدية ستُنسق عن كثب مع شركائنا عبر الأطلسي.

وندعو روسيا إلى احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ووقف التصعيد والدخول في حوار حقيقي. ومن واجبنا، باعتبارنا أعضاء في الأمم المتحدة، أن نصون النظام الدولي القائم على القواعد. فانتهاك مبادئه الأساسية ستكون له عواقب تطال أجزاء أخرى من العالم.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/١٠.